الأمم المتحدة S/PV.6041

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٤١**

الجمعة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد تيرزي دي سانتا أغاتا
	بلجيكا	السيد بيل
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد السيد تيندربيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد قويدر
	جنوب أفريقيا	السيد ماكونغو
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كوستاريكا	السيد ويسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-64443 (A)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2008/729)

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2008/726)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2008/729)

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2008/726)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكينيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أود أن أرحب بمعالي السيد ثارسيس كاروغاراما، وزير العدل والمدعي العام في رواندا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كاروغاراما (رواندا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى الآنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق التالية: الوثيقة S/2008/729، وتتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والوثيقة S/2008/726، وتتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والوثيقة S/2008/515، وتتضمن مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والوثيقة S/2008/514، وتتضمن مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثالث عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومن رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومن المدعين العامين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا.

أعطي الكلمة الآن للقاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي روبنسون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أخاطب هذه الهيئة الموقرة لأول مرة بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. سيدي الرئيس، اسمحوا لي أيضا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، ويشرفني بشكل خاص أن أخاطب المجلس أثناء ولايتكم، بالنظر إلى أهمية عمل المحكمة بالنسبة لبلدكم.

واصلت المحكمة العمل بكدّ وجدّ منذ الفترة المستعرَضة في التقرير السابق. ونتيجة لذلك، نحن الآن على وشك إنجاز ولايتنا. لكننا واجهنا تأخيرات ناجمة عن عدد من الظروف الخارجة عن سيطرتنا المباشرة. أولاً، تأخيرات حدثت، وأخرى متوقَّعة، نتيجة التأخر في إلقاء القبض على الفارِّين. وفي هذا الصدد، أشير إلى قضية ستويان جوبليانين، وهو فارٌّ أُلقي القبض عليه مؤخرا، وقد ارتئي أنه من الملائم ضمّ قضيته إلى قضية ميتشو ستانيزيتش. ومع أنه كان لضم هاتين القضيتين أثر إيجابي على خفض تكاليف مكافحة قضية جوبليانين بشكل منفصل، فإنه أخَّر أيضا البدء بمحاكمة ستانيزيتش، التي كانت جاهزة للإجراءات القضائية لدى إلقاء القبض على جوبليانين.

والمثال الآخر هو قضية فلاستيمير دورديفيتش، الذي كان لا يزال فارًّا حين بدأت المحاكمة المتعددة المتهمين لميلوتينوفيتش عام ٢٠٠٦. ولو تم إلقاء القبض على دورديفيتش في وقت مبكر لأمكن إجراء محاكمته مع المتهمين الستة الشركاء له. أما الآن، فيجب أن يحاكم بمفرده، وسيكون من الضروري استدعاء عشرات الشهود إلى المحكمة لتقديم إفاداتهم مجدداً في قضيته. وعلى أساس الخطوات التي اتخذتها المحكمة، من المتوقع أن تبدأ هذه المحاكمة في موعد أقصاه ١٥ أو ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

إذا أُلقي القبض على ملاديتش الآن، فمن الممكن ضم قضيته إلى قضية كراديتش؛ ولكن هذا الضم سيؤخر عملياً البدء بمحاكمة كراديتش، الجاهزة حالياً للإجراءات القضائية. ومن جهة أخرى، فإن أي تأخير في إلقاء القبض على ملاديتش يرجَّح أن يؤدي إلى إجراء محاكمات منفصلة.

أما قضية غوران هادزيتش، الفار الباقي الآخر، فلن يمكن ضمّها إلى أية قضية أخرى. ومن المهم للمجلس أن يدرك أنه لو أُلقي القبض عليه الآن، لاستطاعت المحكمة تفادي الحاجة إلى الاحتفاظ بالقدرة على محاكمة متهم رفيع المستوى بآلية معالجة المسائل المتبقية. ويجب عليَّ أن أؤكد للمجلس أنه لا ينبغي التقليل من أثر التأخر في عمليات

اعتقال الفارّين على أعمال المحكمة بانتظام. لذا، أحث المجتمع الدولي على تركيز جهوده لضمان الاعتقال الفوري للفارين المتبقّين باعتباره مسألة عاجلة، عملاً بالتزامات الدول بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة. فيجب على المجتمع الدولي أن يدرك المخاطر التي يواجهها القضاء الدولي إذا لم يتم اعتقال هؤلاء الفارين و لم يساقوا إلى العدالة.

إن التأخيرات الأخرى في المحاكمات نتجت عن ظروف غير منظورة. ومن الأمثلة على ذلك قضية ميلوتينوفيتش، الذي كان من المقرر محاكمته مبدئيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ولكنه سيحاكَم الآن في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ومع أن من المؤسف ألا نتمكن من إصدار الحكم في هذه القضية في الموعد المحدد، فإنه ينبغي ألا يغيب عن البال بأن تقدير مدة المحاكمة، بما في ذلك إصدار الحكم، هو فنّ أكثر منه علماً. وقد أظهرت مشاوراتي مع القاضي الذي يرأس تلك القضية المتعددة المتهمين بالذات أن التأخير نجم عن صعوبة المسائل التي لا بدّ من حلها، وعن الشاغل من أن تسريع وتيرة المداولات سيؤثر على عدالة المحاكمة. وقد نتجت الوتيرة السريعة عن متطلبات استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. فاستراتيجية الإنجاز، إذ تتطلب من المحكمة أن تنجز قضاياها بأسرع وقت ممكن، فإنها لا تتوقع التضحية بمبادئ المحاكمة العادلة وبحقوق المتهمين. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على منح التمديد للقرار ١٨٠٠ (٢٠٠٨).

مع أن التأخيرات الناجمة عن هذه المسائل تبعث على القلق، من المهم أن نتذكر الإنجازات البارزة لهذه المحكمة حتى الآن، التي تتجاوز، إلى حد بعيد، إنجازات أية محكمة دولية أو مختلطة أخرى، سواء من حيث عدد المتهمين الذين جرت محاكمتهم أو من حيث مساهمتها في تطوير القانون الجنائي الدولي. فمن مجموع ١٦١ متهماً، أُنجزت إجراءات محاكمة ١١٦ متهما بشكل كامل. وإذا أخذنا في الاعتبار مدى تعقيد قضايانا، واتساع حجم لوائح الاتهام، والعدد الكبير من الضحايا والشهود، يصبح إنجاز هذا العدد الضخم من القضايا، منذ أن أنشأ مجلس الأمن هذه المحكمة، دليلاً واضحا على كفاءة إجراءات المحكمة والتزامها الثابت بإنجاز ولايتها. وفي هذه المرحلة، لم يبق أمامنا سوى خمس قضايا للبدء بها، أربع منها تشمل اعتقالات متأخرة، وهي بالتحديد، قضايا توليمير ودورديفيتش وجوبليانين وكراديتش. والقضية الخامسة، هي قضية ستانيزيتش وسيماتوفيتش، التي تأخرت بسبب تدهور صحة أحد المتهمَين.

على صعيد الأنشطة القضائية، نُجري حاليا سبع محاكمات متزامنة في الدوائر الثلاث لمحكمتنا، بينما من المقرر بدء المحاكمة الثامنة، وهي محاكمة دورديفيتش، في ١٥ أو ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وتشمل هذه المحاكمات ما مجموعه ٢٧ متهماً، فيما يُتوقَّع إصدار الحكم قريبا في قضية ميلوتينوفيتش، التي تضم ستة متهمين.

كما يبيّن التقرير بالتفصيل، واصلت المحكمة البحث استباقياً عن حلول جديدة لضمان الإنجاز السريع للمحاكمات بالامتثال الكامل للمعايير اللازمة للعملية. فعلى سبيل المثال، للاستفادة من الفسحة الزمنية في توقيت المحاكمة بعد تأجيل المداولات في قضية ستانيزيتش وسيماتوفيتش في أيار/مايو ٢٠٠٨، بدأنا محاكمة لوكيتش ولوكيتش بدلاً منها بعد مهلة قصيرة جدا، وإنني إضافة إلى كوني رئيس المحكمة، أتولى رئاسة مداولات هذه القضية بشكل استثنائي.

إن كفاءة مداولات المحكمة الدولية تعود أيضا إلى الالتزام الثابت من جانب قضاتها وموظفيها. فجلسات المحكمة تجري من الساعة ٨/٣٠ صباحاً حتى الساعة ٧/١٠

مساء. وفي هذا الصدد، أود أن أنوّه تنويهاً خاصا بالتضحية الاستثنائية التي يقوم بها بعض القضاة، الذين يضطرون للعمل في قضيتين معا في وقت واحد لتلبية متطلبات استراتيجية الإنجاز. وهؤلاء عادة قضاة مخصصون. ولكن يوجد قاض دائم واحد يترأس قضيتين معقدتين للغاية في آن واحد. ويجلس هؤلاء القضاة للنظر في قضية واحدة من الساعة ٨/٣٠ إلى الساعة ١٣/٤٥، وبعد ذلك يجلسون في قضية ثانية من الساعة ١٤/١٥ إلى الساعة ١٩/٠٠ ولديهم فرصة لتناول طعام الغداء أقل من نصف ساعة. ونظرا للساعات الطويلة التي يقضونها في المحكمة، يتعين إكمال الأعمال القضائية الأخرى في ساعة متأخرة من المساء وخلال عطلة نهاية الأسبوع. فضلا عن ذلك، ونظرا للساعات الطويلة التي يجلسها القضاة في المحكمة، لا تبقى لهم سوى فرصة ضئيلة، إن وجدت، لقضاء حاجاتهم الشخصية خلال ساعات النهار. والتأثير العام على القضاة الناتج عن قضاء ما يقارب عشر ساعات يوميا في المحكمة يسبب لهم الكثير من الأعباء، ولكن هؤلاء القضاة، ومن سبقوهم، تحملوا تلك المسؤولية بمهنية وحماس ويجب الاعتراف الكامل بالتزامهم الذي يجسد تفانيا لافتا في عمل المحكمة.

ويعمل قضاة آخرون بنشاط على إكمال المحاكمة في قضية واحدة، بينما ينخرطون في الوقت ذاته في الإعداد لقضية أخرى. ويدلل عبء عملهم الشاق على التزامهم بالوفاء بأهداف استراتيجية الإنجاز. ويتحمل المجتمع الدولي دينا كبيرا لهؤلاء القضاة ولموظفيهم، الذي يضعون بوضوح احتياجات المحكمة الدولية ومتطلبات استراتيجية الإنجاز في مرتبة أعلى بكثير من احتياجات راحتهم وحقهم في ساعات عمل معقولة.

وفي حين أننا حققنا كفاءة لا نظير لها في سير الإجراءات، فإن تلك النتائج لا يمكن المحافظة عليها بدون سياسة استباقية للاحتفاظ بالموظفين الأساسيين، وهذا ما نفتقر إليه حتى الآن. إن الأمثلة التي قدمتها للتو لعمل أعضاء أفرقتنا الشاق والتزامهم، تدلل على أهمية الاحتفاظ بقضاتنا وموظفينا المتفانين، لكي نحافظ على المستويات الرفيعة التي حققناها. ولكن عليَّ أن أشدد على ضرورة أن نبقى متيقظين لكي لا تشهد المراحل الأخيرة من عمل المحكمة انحدارا في المعايير العالية التي سجلناها على مر الأعوام. وما لم تتخذ التدابير الآن لتقديم حوافز للموظفين للبقاء في المحكمة خلال المراحل الأخيرة من عملها، ثمة خطر حقيقي بأن نخسر موظفينا القانونيين ذوي المؤهلات الرفيعة والفريدة لذلك، فإنني أطلب إليكم المساعدة لكفالة المحافظة على التزامنا بعمل المحكمة الذي يجب أن ننجزه معا.

وهناك مسألة هامة أخرى أعتزم متابعتها وتعزيزها خلال ولايتي، وهي الشراكة مع السلطات القضائية المحلية. وكما تعلمون، كان أحد العناصر الأساسية لهذا التعاون هو إحالة ١٣ متهما إلى المحاكم في يوغوسلافيا السابقة، وقد أحيل عشرة منهم إلى البوسنة والهرسك، واثنان إلى كرواتيا وواحدا إلى صربيا. وبموجب القاعدة ١١ مكرر، يواصل مجلس الإحالة مراقبة القضايا المحالة وهو يشعر بالرضا حتى الآن إزاء سير الإجراءات وبامتثال كامل للمعايير الدولية للأصول القانونية الواجبة.

وأود أن أشير إلى أن دائرة الاستئناف قررت في النهاية عدم إحالة قضية واحدة، وهي قضية لوكيتش ولوكيتش. وفي رأيي، أن تاريخ القضية هو مثال رائع لنظام إقامة العدل في محكمة تعمل بكفاءة وإنصاف. فأولا، أرسلت القضية إلى مجلس الإحالة ليبت فيها إذا كان المتهمين على المستوى الذي يخول إحالتهم إلى محاكم محلية. وهذا الأمر مطلوب بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وقد قرر مجلس الإحالة أن القضية ينبغي إحالتها، ولكن أحد المتهمين استأنف ضد ذلك القرار، بدعوى أنه من مستوى أعلى بكثير من أن تحال قضيته إلى

المحاكم المحلية وأنه ينبغي أن يحاكم في المحكمة الدولية. وقد قبل استئنافه وجاري محاكمته حاليا.

كما أن المحكمة تشارك مشاركة نشطة في جهود بناء القدرات في يوغوسلافيا السابقة، وتركز على عدد من المجالات الأساسية، بما في ذلك تيسير تغطية المحاكمات من جانب وسائط الإعلام المحلية، والتواصل مع المجتمعات المحلية من قِبَل موظفين في الميدان، وجهود بناء القدرات مع المؤسسات القضائية المحلية التي تنظر في جرائم الحرب. وعلى سبيل المثال، نظم موظفونا المحليون برامج تدريب، وإن كانت موجهة للمحامين بالدرجة الأولى، إلا أنها استهدفت أيضا الفنيين المنخرطين في الإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب، بما في ذلك موظفو دعم الشهود. ومنذ فترة قصيرة، اجتمع عدد من القضاة في بلغراد مع نظرائهم في المحاكم المحلية وتشاطروا معهم خبراتهم في محاكمة قضايا جرائم الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا عددا من المشاريع التي تسعى لتحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن تستعين بها مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية أو الدولية التي تتعامل مع الإجراءات القضائية المعقدة لجرائم الحرب. ويضم المشروع الأول تجميع أفضل ممارساتنا، ويجري ذلك بمساعدة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وسيتم نشرها وتوزيعها قريبا. كما أننا نعمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقييم أنشطة الاتصالات الإعلامية الحالية وبرامج التدريب في يوغوسلافيا السابقة من أجل تحديد أفضل الممارسات. وهدف هذا التقييم هو تيسير إنشاء برامج لبناء القدرات تلبي احتياجات المحاكم المحلية التي تنظر في جرائم الحرب.

وكل تلك المبادرات جزء من جهودنا لكفالة استمرار تعاظم أهمية الإرث الدائم لعملنا ونحن نقترب من إنجاز القضايا المدرجة في قائمة الدعاوى المعروضة علينا. وثمة مسألة أخرى تزداد إلحاحا هي إعداد الآلية الملائمة لمعالجة المسائل المتبقية بعد الانتهاء من القضايا التي ننظر فيها. وكما يعلم المجلس، هذه هي قضية أساسية مدرجة حاليا في جدول أعمال الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية المخصصة. ومن أجل مساعدة الفريق العامل في هذه المهمة المعقدة، أصدرت المحاكم تقريرا مشتركا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وأعقبته بعدد من التوضيحات الإضافية، ودعت الفريق العامل إلى زيارة مقر المحكمة والاجتماع إلى قضاتها وموظفيها. وأتاحت هذه الزيارة الفرصة لأعضاء الفريق العامل للإلمام على الطبيعة بالعمل اليومي للمحكمة والاستماع إلى توصيات القضاة والموظفين بشأن طبيعة مهام آلية الأعمال المتبقية في المستقبل. واجتمع أعضاء الفريق العامل لا مع الموظفين الكبار فحسب، بل أيضا مع الموظفين القانونيين المعاونين لكي يتعرفوا بطريقة مباشرة على العمل اليومي للمحكمة.

إنني أمثل مؤسسة، وهي المحكمة الدولية الأولى منذ المحكمتين العسكريتين الدوليتين لنورمبرغ وطوكيو، كانت الطرف الفاعل الأهم في تطوير القانون الجنائي الدولي وإنفاذ القانون الإنساني الدولي. على الصعيد الإجرائي، استخدمت المحكمة بحصافة سلطة وضع القواعد التي تملكها لوضع إطار شامل للنظام الداخلي والأدلة التي أصبحت بالفعل نموذجا يُستخدم في المحاكم الأخرى المشابهة. وتحقق تلك القواعد الهدفين التوأم وهما السرعة والإنصاف. أما على المستوى الفني، فأسهمت المحكمة، أكثر من أي هيئة أخرى، في وضع مجموعة من القوانين مكنت من القضاء على الإفلات من العقاب وترسيخ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية في مجال القانون الجنائي الدولي.

قليلون كانوا يتصورون، قبل عشرين عاما فحسب، أن من الممكن محاكمة أفراد رفيعي المستوى متهمين بارتكاب جرائم عنيفة أمام محكمة دولية، بمن فيهم رؤساء

الدول. أنني أمثل محكمة حاكمت عددا أكبر من الأشخاص الذين انتهكوا القانون الإنساني الدولي من أي هيئة قضائية أخرى. وأمثل أيضا المؤسسة التي عملت جاهدة، إدراكا منها لمسؤولياتها أمام المنطقة، على ضمان أن تكون السلطات القضائية المحلية مؤهلة للنظر في قضايا جرائم الحرب وفقا لأعلى المعايير الدولية. ولذلك، أمثل مؤسسة يحق لها أن تفخر بما أنجزته.

ومع ذلك أشعر، إذ أخاطب المجلس اليوم، بالتواضع حيال ضخامة وتعقيد الدور الرائد الذي تؤديه المحكمة، ويساورني بالغ القلق إزاء ضرورة بقاء الموارد المتاحة للمحكمة كافية لأداء ولايتها حيث أن عملها يقترب من مراحله النهائية. لذلك أهيب بكم اليوم، أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي: أعطوا المحكمة الجنائية الدعم الذي تحتاجه لتمكينها من أداء دورها التاريخي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي روبنسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي بايرون (تكلم بالإنكليزية): هذه هي المرة العاشرة التي يتشرف رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمخاطبة أعضاء مجلس الأمن الموقرين لعرض تقرير المحكمة عن استراتيجيتها للإنجاز. وأنا ممتن على هذه الفرصة لأبلغكم بإنجازاتنا خلال الأشهر الستة الماضية والتحديات التي تنتظرنا.

يسعدني أن أبلغكم بأن غالبية التوقعات التي قدمتُها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تحققت. وبحلول نهاية العام نتوقع صدور أربعة أحكام – ثلاث قضايا تضم متهما واحدا وقضية تضم متهمين متعددين. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة أربعة قرارات بشأن طلبات الإحالة إلى الاختصاص المحلي وستصدر قرارا آخر في وقت لاحق من كانون الأول/ديسمبر.

لقد ركزت الدائرة الابتدائية الأولى على صياغة الحكم في القضية الكبيرة التي تتسم بالتعقيد وتضم أربعة قادة عسكريين، باغوسورا وآخرين. وسيصدر ذلك الحكم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. كما أصدرت الدائرة قرارين رفضت بهما طلبين للإحالة بموجب المادة ١١ مكررا. وبالإضافة إلى ذلك، ستصدر الأحكام في قضيتيّ رينزاهو ونسينغيمانا في الجزء الأول من عام ٢٠٠٩. ومن المقرر الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة في قضية سيتاكو في أيار/مايو.

كما كان متوقعا، انتهت الدائرة الابتدائية الثانية من مرحلة تقديم الأدلة في ثلاث قضايا تضم متهمين متعددين، قضية بوتاري وقضية العسكريين الثانية وقضية بيزيمونغو. ويبلغ مجموع المتهمين في تلك القضايا ١٤ متهما. ونظرا لتعقيدات قانونية غير متوقعة، سيُعاد استدعاء بعض الشهود في قضية بوتاري والقضية العسكرية الثانية في أوائل عام ٢٠٠٩. غير أن ذلك لن يؤثر على توقيت اختتام المرافعات النهائية. ونفس هيئة الدائرة الابتدائية التي انتهت من مرحلة تقديم الأدلة في القضية العسكرية الأولى ستصدر الحكم في قضية روكوندو خلال الجزء الأول من عام ٢٠٠٩.

وأصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة أحكاما في قضيتيّ نشاميهيغو وبيكيندي، وستصدر حكما في قضية زيغيرانيرازو في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تصدر قرارين بشأن طلبات الإحالة قبل نهاية هذا العام. والتقدم المحرز في القضية الخامسة التي تضم متهمين متعددين، كاريمبرا وآخرين، تأثر سلبا من تدهور الحالة الصحية لأحد المتهمين، ماثيو نغيرومباتسي، التي استدعت إقامته في المستشفى ووقف الإجراءات لعدة أشهر.

وتتولى الدائرة إدارة المسائل الإجرائية الناجمة عن المشاكل الطبية ومن المقرر أن تُستأنف المحاكمة في أوائل شهر شباط/فبراير. ونفس هيئة الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضية كاريميرا تنظر أيضا في قضية كاليمانزيرا. ولم يبق سوى أسبوعين على مجريات تلك المحاكمة وستستكمل مرحلة تقديم الأدلة في الأسبوع الأول من شباط/فبراير.

ويتطلب إعداد كل حكم مداولات طويلة وغيرها من الأعمال خارج قاعات المحكمة، وغالبا ما ينطوي على ضرورة الاستجابة إلى العديد من الالتماسات العارضة.

ستواجه المحكمة تحديا كبيرا في عام ٢٠٠٩. فعبء العمل الذي ينتظرنا أكبر مما كان في أي مرحلة من تاريخ المحكمة. وقد تبدأ الإجراءات في ما قد يصل إلى عشر قضايا جديدة، بما فيها خمس قضايا لم يتسن إدراجها في تخطيطنا عندما خاطبت مجلس الأمن في حزيران/يونيه. وحسب برنامجنا، من المقرر الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة في جميع المحاكمات الجديدة قبل نهاية العام المقبل.

وتشمل القضايا الجديدة محاكمة ثلاثة متهمين ألقي القبض عليهم في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وإعادة محاكمة بقرار من محكمة الاستئناف، وقضية تنطوي على انتهاك حرمة المحكمة. والعامل الرئيسي الذي يثقل كاهل المحكمة هو رفض طلبات المدعي العام بإحالة قضية إلى فرنسا وأربع قضايا إلى رواندا للنظر فيها. وتشكل هذه الإحالات جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الإنجاز. ويواصل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا استكشاف مدى الاستجابة لطلبات الإحالة الجديدة. وتوقعا لما ستتمخض عنه جهوده، حُدد في الجدول الزمني القضائي تاريخ ثلاث محاكمات في وقت لاحق.

وبدلا من انخفاض حجم العمل الذي كان متوقعا ونحن نقترب من إتمام ولايتنا، نجد أمامنا الآن هذه القضايا العشر الجديدة. وفي الوقت نفسه، نواجه مشكلة استقالة ثلاثة قضاة، قاضيين دائمين وقاض مخصص، بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وأعرب أربعة قضاة آخرون – ثلاثة دائمون وقاض مخصص – عن اعتزامهم الاستقالة بعد إصدار الأحكام في القضايا التي يتولونها حاليا. إنهم غير متاحين لتولي قضايا جديدة. لذلك سيكون من الضروري تعيين أربعة قضاة مخصصين جدد على الأقل ليحلوا محل القضاة السبعة غير المتاحين لتولي قضايا جديدة. ولن يبقى سوى ثلاثة قضاة دائمين فقط لتولي قضايا جديدة. وقد قدمت اقتراحا إلى الأمين العام لتعديل النظام الأساسي للمحكمة بما يسمح بأن تتألف الدوائر الابتدائية بالكامل من قضاة مخصصين. وأطلب بكل احترام من مجلس الأمن النظر في هذه المسألة باعتبارها مسألة عاجلة جدا لتمكين المحكمة من بدء النظر في بعض هذه القضايا الجديدة في أوائل عام ٢٠٠٩.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد امتناني للقضاة المخصصين على دعمهم الذي لا غنى عنه للمحكمة. وبعضهم خدم لسنوات كثيرة ونظر في قضايا عديدة في نفس الوقت. واستعدادهم لتولي قضايا جديدة في عام ٢٠٠٩، إضافة إلى عبء العمل الذي يتحملونه حاليا، كان ضروريا لاستراتيجية الإنجاز، خاصة إذا أخذت في الاعتبار عدم توفر عدة قضاة دائمين كما هو متوقع.

نريد تحقيق أهدافنا، وعبء العمل الذي ينتظرنا يجعل من الواضح أن أداء العمل كالمعتاد ليس خيارا. وأجهزة المحكمة الثلاث كلها – الدوائر وقلم المحكمة ومكتب الادعاء – وتدرك هذا جيدا وتعمل معا عن كثب. وبصفة خاصة، فإنها تتخذ خطوات نشطة للتصدي لاحتياجات التوظيف ومواصلة تطوير أدوات لتسريع الإجراءات مع الاحترام الكامل لحق المتهمين في محاكمات عادلة.

والمحكمة ممتنة لتعاون الدول الأعضاء ومساعدتها المستمرة، وهو ما تعتمد عليه للوفاء بولايتها. ويجري حاليا التصدي للمسألة المعلقة منذ أمد بعيد والمتعلقة بنقل مجموعة أولى من السجناء المدانين لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، وذلك بعد صدور أوامر سرية. ونحن ممتنون أيضا للعثور على دولة لإعادة توطين أحد الأشخاص الذين تمت تبرئتهم. ولا يزال شخص آخر برأته المحكمة في أروشا، وفي كانون الأول/ديسمبر، سيُفرج عن شخص أدين بعد قضاء فترة عقوبته. وينتظر الاثنان دولة مستعدة لقبول نقلهما إليهما. وسيكون تعاون المجلس في هذه المسألة موضع تقدير بالغ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى بنجاح نقل متهمين اثنين اعتقلا في العام الماضي إلى أروشا.

وللأسف، ليس هناك جديد بالنسبة للفارين الثلاثة عشر الذين ما زالوا مطلقي السراح. ومع اقترابنا من نهاية ولاية المحكمة، أؤكد من جديد وبقوة مناشدتي للدول الأعضاء من أجل التعاون الكامل مع المحكمة لكفالة اعتقالهم ونقلهم في أسرع وقت ممكن.

والمسألة الأخيرة التي أود التطرق إليها هي إرث المحكمة. وبعد زيارة فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نعمل عن كثب مع الأمانة العامة وزملائنا في لاهاي لوضع آلية تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لتصريف كل المهام الضرورية المتبقية بعد انتهاء ولاية المحكمة.

وبالنيابة عن كل الموظفين في أروشا وكيغالي، أود أن اختتم بتوجيه الشكر إلى مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء على دعمهم لعملنا. وتعاوننا الوثيق يوضح أن أيا منا، على المستويين الوطني والدولي، لن يلين عزمنا على منع أولئك المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤ من الإفلات من العقاب. ويجب ألا يبعث انتهاء ولاية المحكمة إشارة إلى مرتكبي الفظائع بأنهم في مأمن من العدالة.

ومن جانبنا، ستواصل المحكمة جهودها لتحسين العملية وجعلها فعالة قدر الإمكان بدون الإخلال بمبادئ عدالة الإجراءات. إن جهودنا وتعاون ودعم المجلس يوضحان للعالم أجمع أن الأشخاص المسؤولين عن عمليات الإبادة الجماعية أو أي انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الإنساني الدولي لن يجدوا ملاذا آمنا على وجه الأرض ولا إفلاتا من العقاب ولا تهربا من محاكمات عادلة وعندما تُدعَّم الإدانة بالأدلة، لا فرارا من العقاب الذي تستحقه جرائمهم الشنيعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي بايرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الآن الكلمة للسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل مرة أخرى أمام مجلس الأمن لتقديم تقرير مكتب الادعاء عن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة.

وفي بياني، سأطلع المجلس على المستجدات بشأن عمل مكتب الادعاء في المجالات التالية: الإجراءات القضائية الجارية والتعاون مع الدول والتفاعل مع أجهزة الادعاء في يوغوسلافيا السابقة والمسائل التنظيمية.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان عمل الادعاء في المحاكمات والاستئنافات مكثفا. ونحاكم حاليا ٢٦ فردا في سبع محاكمات. وهناك هاربان – راتكو ملاديتش وغوران هازيتش، ما زالا طليقين. وما برح اعتقالهما يُمثل أولوية قصوى. ولا بد من اعتقالهما وتقديمهما إلى المحاكمة في أسرع وقت ممكن، للوفاء بولاية المحكمة.

والقضايا التي تنظرها المحكمة الآن واسعة ومعقدة. وتقديم الدليل لإثبات اتهامات بالفداحة الواردة في لائحة اتهاماتنا مهمة عملاقة وتحد كبير في كل قضية. وكل القضايا متورط فيها شخصيات سياسية وعسكرية كبيرة من الصراع في يوغوسلافيا السابقة. ويتعلق العديد منها بمحاكمة ست أو أكثر من القادة السياسيين أو العسكريين. وفي قضية من هذا النوع، تنتظر المحاكمة صدور الحكم. وفي القضيتين الأخريين، انتهت مرحلة تقديم مرافعات الادعاء وقطعت المحاكمة شوطا في مرحلة مرافعات الدفاع. ويمكن اعتبار هذه المحاكمات التي تضم متهمين متعددين إنجازات كبرى وبرهان على الاستفادة من مبدأ ضم القضايا باعتباره أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة.

وعمل الاستئناف في مكتب الادعاء مستمر على قدم وساق. ويعمل المكتب حاليا في ١٠ قضايا استئناف قيد النظر. ونتوقع زيادة ملحوظة في عبء القضايا التي نعمل عليها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ بعد صدور الأحكام في القضايا التي تضم متهمين متعددين. وفي ذلك الحين، نتوقع أن يكون لدينا أكثر من ٢٣ قضية استئناف.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناول مكتبي أيضا عددا من قضايا الازدراء المهمة. ولاحق مكتبي قضائيا أفرادا متورطين في الكشف عن معلومات بشأن شهود مشمولين بالحماية والتأثير على شهود مشمولين بالحماية.

وما برحنا ملتزمين بقوة باستراتيجية الإنجاز للمحكمة. وفي كل القضايا التي تنظرها المحكمة، اتخذنا خطوات لتقديم القضايا بسرعة أكثر وفعالية أكبر. وقلصنا نطاق السلوك الإجرامي الذي توجه التهمة بسببه وقمنا بتبسيط لوائح الاتهام وتقديم الأدلة الخطية، وبالتالي قللنا الإدلاء بالشهادات الحية أمام المحكمة. ونواصل أيضا تقديم التماسات تقترح تقديم أدلة فصلت فيها محاكمات أخرى. ونتيجة لذلك، أحرز تقدم في معالجة مدة المحاكمات وفي المضي من خلال برنامج المحكمة للمحاكمات.

ومع المضي في المحاكمات والطعون ما زال يساورني القلق إزاء مسائل التدخل بالتأثير على الشهود، لا سيما في شكل تخويف الشهود، الذي يؤثر مباشرة في قدرتنا على عرض قضية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. ولقد تناولنا تلك المخاوف بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها. وأطلب أيضا من الدول التي يقيم فيها الشهود أن تستمر في مساعدة المحكمة الدولية في هذا الخصوص. ومن الهام أن نخلق جوا ملائما للشهود للإدلاء بشهاداتهم وتوفير الضمانات الضرورية للشهود الذين يقررون التكلم أمام المحكمة.

ولكي ننجح في إكمال برنامج المحاكمات والطعون، ينبغي لنا أن نعتمد إلى حد كبير على التعاون من دول يوغوسلافيا السابقة ومن المجتمع الدولي. ولا يزال التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة يكتسي أهمية حيوية في عدة مجالات هي: الوصول إلى المحفوظات، وتقديم الوثائق؛ والوصول إلى الشهود وحمايتهم، والبحث عن الهاربين المتبقين واعتقالهم ونقلهم.

وتواصل البوسنة والهرسك السماح بالوصول إلى أرشيف الحكومة وتقديم الوثائق المطلوبة. ونأمل ألاّ تؤثر الصعوبات السياسية والمؤسسية التي تواجهها البوسنة والهرسك حاليا تأثيرا سلبيا على التعاون المرضي الذي تقدمه لمكتبي في الوقت الحالي. ونواصل كذلك تشجيع السلطات في البوسنة والهرسك على اعتماد نهج استباقي للتحقيق مع الذين يدعمون الفارين من العدالة وتقديمهم للمحاكمة.

أما كرواتيا فقد تجاوبت مع معظم طلبات المساعدة من مكتب المدعي العام. ولكننا ما زلنا نطلب الوصول إلى الوثائق الأساسية والأرشيف فيما يتعلق بقضية غوتيفينا. وكانت هذه الوثائق المحددة، خلال السنة ونصف السنة

الماضية، في صميم المناقشات التي دارت مع السلطات الكرواتية. وبعد عدة محاولات فاشلة للحصول على هذه الوثائق، وبناء على طلب من مكتب المدعي العام، أمرت الدائرة الابتدائية كرواتيا بتقديم تقرير مفصل يحدد الجهود التي قامت بها للحصول على الوثائق المطلوبة. وتجاوبا مع طلب الدائرة، قدمت كرواتيا التقرير والمستندات الداعمة. وقدمت كرواتيا أيضا، بعد صدور تقريري المكتوب، مستندات إضافية طلبها مكتبي، وبالتالي امتثلت، جزئيا، لطلب المحكمة.

ولكن حتى هذا اليوم، ما زالت هناك وثائق عسكرية مفقودة، ونرى أن هناك المزيد من الخطوات التي ينبغي اتخاذها. وما زالت القضية أمام المحكمة. ومع أن المحاكمة مستمرة، من الأهمية بمكان أن يتم توفير المستندات الأساسية الباقية المطلوبة فورا.

ومنذ آخر تقرير لي قدمته إلى المجلس، تحسن تعاون صربيا مع مكتبي إلى حد كبير. لقد أدى تغير البيئة السياسية العامة إلى اتباع السلطات على المستويات السياسية والقضائية والتنفيذية نهجا استباقيا أكثر حزما.

لقد تحسنت المساعدة التي قدمتها صربيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالوصول إلى الأرشيف وتقديم المستندات. وقدمت صربيا ردودا في الوقت المناسب على أغلبية طلبات المساعدة وقدمت مساعدة كبيرة في توفير المستندات الهامة المتعلقة بالمحاكمات.

وقام مجلس صربيا الوطني للتعاون مع المحكمة بدور رئيسي في هذا المجال. وتحققت أيضا تحسينات كبيرة نتيجة مشاركة السلطات الصربية في الفترة الأخيرة في اجتماعات عمل مع موظفي مكتبي، الأمر الذي يسر تحديد الوثائق ذات الصلة الموجودة في أرشيفهم. وهناك حاجة إلى المزيد من التعاون للحصول على معلومات فيما يتعلق ببعض المستندات الهامة المفقودة من هذا الأرشيف والتي هي حاسمة بالنسبة للقضايا.

ويواصل مكتبي أيضا طلب الوصول إلى الوثائق العسكرية الرئيسية في محاكمة مومسيلو بيرسيتش. وفي هذه القضية، أمرت الدائرة الابتدائية صربيا بالتحقيق في الوثائق المفقودة وتقديم تقرير عنها. ومنذ تقريري المكتوب، قدمت صربيا ردا نقوم باستعراضه حاليا وقد يتطلب المزيد من المتابعة.

وما زال أهم مجال حاسم في التعاون هو إلقاء القبض على الفارين. وقد كان اعتقال ستويان جوبليانين ورادوفان كراديتش تحولا هاما في تعاون صربيا مع مكتبي. وكان اعتقالهما نتيجة تحسن القيادة الفعالة والتنسيق بين السلطات السياسية والقضائية، وكذلك الدوائر الأمنية.

وضاعفت الوكالات المسؤولة عن ملاحقة الفارين جهودها لمعرفة مكان فارَّيْن باقيين هما، راتكو ملاديتش وغوران هدزيتش واعتقالهما. وتحسن التخطيط والتنسيق بين الدوائر الأمنية المختلفة، وتقوم السلطات بإجراءات أكثر استباقا وشمولا وانتشارا لاعتقال هذين الفارين المتبقيين.

غير أن عمل السلطات الحالية معقد بسبب الحاجة إلى التغلب على إخفاقات الإدارة السابقة للخدمات الاستخبارية المدنية، وبصورة خاصة، فشلها في تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالبحث عن الفارين واتخاذ إجراءات بشأنها.

وخلال زيارتي إلى بلغراد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت السلطات خطة عملها للبحث عن الفارَّيْن الباقيين واعتقالهما. وإذا تم تنفيذ هذه الخطط بعناية، وتمت تقوية القدرة التحليلية واستمر الدعم السياسي الضروري، يمكن تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية.

وأود أن أشجع أيضا الدول والمنظمات الدولية والإقليمية على الاستمرار في دعم دول يوغوسلافيا السابقة في التعاون مع مكتبي.

لا تزال إحالة ملفات ومواد التحقيق في القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة عنصرا رئيسيا في استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. ولقد حققنا تقدما في عملية إحالة القضايا وملفات التحقيق إلى دول يوغوسلافيا السابقة. وباستثناء قضية واحدة من عشر قضايا تشمل ١٣ متهما تم نقلهم بموجب المادة ١١ مكررا إلى دول يوغوسلافيا السابقة على مستوى المحاكمة. وقد استخدمت إجراءات الإحالة بموجب المادة ١١ مكررا استخداما كاملا في الوقت الحاضر، ولم تعد هناك فيما يبدو قضايا أخرى قابلة للإحالة.

وفيما يتعلق بملفات التحقيق أو قضايا الفئة الثانية، فإن مكتب المدعي العام قد أحال ملفات ما مجموعه ١٥ متهما تشمل سبع بلديات. وفي عام ٢٠٠٩، نعتزم إحالة آخر مجموعة من ملفات التحقيق مع حوالي ٢٠ متهما معروفين إلى المدعين العامين في البوسنة والهرسك.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مكتبي يشارك بنشاط في الرد على طلبات المساعدة التي تتقدم بها السلطات القضائية الوطنية من دول يوغوسلافيا السابقة. وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قمنا بالرد على ما مجموعه ٥٧ طلبا للمساعدة.

ولا يزال مكتبي يواصل دعم الجهود المبذولة لتعزيز القدرات القضائية ليوغوسلافيا السابقة لمعالجة قضايا جرائم الحرب على المستوى الوطني. وسيبقى الدعم الدولي للمحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة حاسما في الأشهر والسنوات القادمة. وفي هذا السياق، يدعم مكتبي الجهود الدولية والوطنية لتعزيز الإدارة الخاصة بجرائم الحرب في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك. وإلاّ فإنه قد تتعرض للخطر المحاكمات، بما فيها المحاكمات المحالة من المحكمة.

ونؤيد بقوة تحسين التعاون في المسائل القضائية بين دول المنطقة. ونظرا للعوائق التي تمنع ترحيل المواطنين والحواجز القانونية التي تعوق نقل مداولات محاكمات جرائم الحرب فيما بين هذه الدول، هناك خطر أن يفلت من العدالة العديد ممن ارتكبوا جرائم حرب من المستوى المنخفض والمتوسط في أوائل التسعينات في يوغوسلافيا السابقة. ولمعالجة هذه الفجوة في الإفلات من العقاب، ينبغي لجميع السلطات المعنية أن تعالج هذه المسائل بصورة عاجلة.

ورغم الجهود التي تهدف إلى الإسراع في سير المحاكمات والطعون، سيحدث تأخير في الجدول الزمني للمحاكمات والطعون الحالية وفي المستقبل. وهذا يرجع بصورة رئيسية إلى اعتقال رادوفان كراديتش وستويان جوبليانين وإلى عدد من العوامل في القضايا الجارية مثل مرض المتهمين وتغيير محامي الدفاع والمضي في القضايا ببطء لأن المتهمين اختاروا أن يمثلوا أنفسهم.

ولذلك نتوقع أن نحتاج إلى المستوى الحالي من الموظفين خلال عام ٢٠٠٩. وبدون الاحتفاظ بذلك المستوى من الموارد، سيكون إنجاز المحاكمات والاستئنافات الباقية للمحكمة أمرا بالغ الصعوبة. وقدمت لذلك ميزانية منقحة تمثل حجم العمل المتوقع من المحاكمات والاستئنافات لعام ٢٠٠٩. ونطلب عدم إجراء عملية تخفيض الموظفين فيما يتعلق بالمحاكمات قبل نهاية عام ٢٠٠٩ وانقضاء جزء من عام ٢٠١٠.

ولإكمال هذا العمل، سوف يلزم أيضا أن نعتمد على موظفينا المخلصين والملتزمين. ولذلك، أطلب ثانية إلى مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى أن تؤيد اتخاذ

التدابير التي ستتيح للموظفين الذين يتم تحديدهم البقاء في المحكمة إلى أن تكتمل القضايا التي يعملون في إنجازها.

وسنستمر بالتشاور مع الرئيس وكاتب المحكمة في المشاركة في المناقشات مع مجلس الأمن بشأن إنشاء الآلية الدولية المتبقية.

وأود أن أعرب عن امتناني لكل ما يقدمه مجلس الأمن من الدعم للمحكمة الدولية. فما كانت إنجازات المحكمة ممكنة التحقيق بدون مساعدته.

وسوف يظل دعمكم هاما في هذه المرحلة الختامية من وجود المحكمة الدولية لتحقيق القبض عل الهاربين الباقيين، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، وكذلك للنجاح في إنجازنا لعملنا. وأشكركم جميعا جزيل الشكر على اهتمامكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد حسن جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية لدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): منذ قدمنا تقريرنا الأخير إلى مجلس الأمن، تم إحراز تقدم كثير في تنفيذ استراتيجية إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما يبين الرئيس بايرون في تقريره.

وخلال الأشهر الستة الماضية، صدرت أحكام ترتبت عليها الإدانة في حالة اثنين من المتهمين، ومن المتوقع أن تصدر أحكام أخرى في الأسبوع القادم فيما يتعلق بخمسة متهمين آخرين.

ومن التطورات الهامة في برنامج المحاكمات الانتهاء مؤخرا من جميع القضايا المتعلقة بعدد من المتهمين، فيما عدا واحدة. وهذا يشمل في مجموعه نحو ١٤ متهما. وانتهت في تشرين الثاني/نوفمبر قضية بوتاري التي استغرقت مدة طويلة، بعد محاكمة دامت سبع سنوات ونصف، كما انتهت قضية الحكومة وقضية العسكريين الثانية بعد محاكمة استغرقت خمس سنوات. ولا تزال هذه القضايا الآن في انتظار الفصل فيها، رهنا بإعادة استدعاء بعض الشهود.

وفي أثناء الفترة نفسها، تم الشروع في قضيتين وجار اتخاذ الإجراءات بشأنهما، وقد تم نقل اثنين من المتهمين، هما نغيراباتواري وتناووكوريريايو، إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمحاكمتهما في أثناء الفترة ذاتها.

ويعكف مكتب المدعي في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الوقت الراهن على إعداد القضايا الخاصة بجميع المعتقلين الحاليين الذين ينتظرون محاكمتهم، لضمان أن تسير إجراءات قضاياهم في عام ٢٠٠٩ وفقا للجدول الزمني للمحاكمات المقدم من رئيس المحكمة. وستشمل تلك القضايا إعادة محاكمة موفونيي حسب ما أمرت به دائرة الاستئناف. ومكتبي، أي مكتب المدعي، ملتزم التزاما راسخا بإتمام إجراءات تلك القضايا المتبقية في أثناء عام ٢٠٠٩. ونؤمن بأن هذا الهدف ممكن التحقيق.

وبالرغم من النشاط المكثف لفريق التعقب، لم يتم في الأشهر الستة الماضية القبض على أي من الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام. ولا دليل على اتخاذ حكومة كينيا أي خطوات لتنفيذ توصيات فرقة العمل المشتركة التابعة لمحكمة رواندا والشرطة الكينية أو طلبات المحكمة فيما يتعلق بشخص وممتلكات فيليسيان كابوغا، اللهم فيما عدا مصادرة إحدى الممتلكات في وقت سابق. وكما يعلم مجلس الأمن، أحيلت هذه المسألة إليه من قِبل الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أجريتُ مشاورات مع كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمسؤولين الحكوميين في كينشاسا بشأن اعتقال ستة من المتهمين الذين اتخذوا ملاذا لهم في ذلك الإقليم

ونقلهم إلى أروشا. وكانت المناقشات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إيجابية ومشجعة للغاية.

غير أن جولة الصراع الأخيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي توجد بها غالبية هاربينا المطلوبين، قد سببت تأخيرا في برنامج التعقب والقبض. ولذلك نواصل مناشدة مجلس الأمن أن يدعو جميع الدول إلى التعاون في القبض على هؤلاء المتهمين ونقلهم، وتقديم جميع الدول، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدعم الملائم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تمكينا لذلك البلد من تنفيذ التزاماته.

وتلتقي متطلبات السلام والعدالة بقوة شديدة في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فاستمرار وجود الهاربين من المحكمة الجنائية لرواندا والأنشطة التي يقومون بها في هذه الجمهورية يسهمان إسهاما كبيرا في وجود الصراع وعدم الاستقرار في تلك المنطقة. وما لم تتم تلبية متطلبات العدالة الدولية من خلال القبض على هؤلاء الهاربين ونقلهم، فقد تظل متطلبات السلام والاستقرار في المنطقة بعيدة عن متناول المجتمع الدولي.

ورغم أن برنامج إحالة قضايا المتهمين إلى الولايات القضائية الوطنية ما زال يشكل عنصرا هاما في استراتيجية إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن تنفيذه، وخاصة فيما يتعلق بالإحالات إلى رواندا، قد تعرض لعدد من الانتكاسات. وسوف يذكر مجلس الأمن أن المدعي العام قد تقدم بطلبات لإحالة خمس قضايا، تتعلق بأربعة معتقلين وهارب واحد، إلى رواندا بموجب المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد رفضت دائرة الاستئناف الطلبات المتعلقة بالمحتجزين الأربعة، بما فيها استئنافات المدعي العام في قضايا مونياكازي، وكانياروكيغا وهاتيغيكيمانا.

وبينما تعترف دائرة الاستئناف باستقلال القضاء الرواندي وحيدته، فإنها مع ذلك أيدت رفض طلب الدوائر الابتدائية، بسبب مخاوف من أن يؤدي تردد شهود الدفاع المحتمل في السفر إلى رواندا للإدلاء بشهاداتهم، والمشاكل الأمنية التي قد يواجهها شهود الدفاع في رواندا إلى إعاقة الدفاع عن القيام بعمله. ونتيجة لهذه القرارات، فإن قضايا هؤلاء المتهمين الأربعة وجميع الهاربين الثلاثة عشر تقع الآن ضمن عبء عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ما لم تتخذ ترتيبات بديلة للمحاكمة.

غير أن هذه الانتكاسة لم تغلق الباب أمام استراتيجية الإحالة. وقد عقد مكتبي ومكتب المدعي العام في رواندا سلسلة من المشاورات بهدف تحديد التدابير التي يمكن لرواندا اتخاذها لكي تعالج شواغل دوائر المحكمة. وبعد تحديد هذه التدابير، اتفقنا على أن ينظر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بعد تنفيذها من جانب المحكمة الرواندية، في تقديم طلبات جديدة للقضاة في أوائل عام ٢٠٠٩ لإحالة القضايا إلى رواندا.

ونعتزم الاستمرار في المحاولة، لأن نجاح برنامج الإحالة إلى رواندا هام لعدة أسباب: فهو سيخفض حجم العمل في محاكمات المحكمة لعام ٢٠٠٩ وييسر تنفيذ استراتيجية الإنجاز؛ وسيمكننا من إحالة قضايا الهاربين، ومن ثم إنهاء عام ٢٠٠٩ دون أن يظل أي هاربين مدرجين في قوائمنا، فيما عدا الثلاثة الذين تحددت محاكمتهم في أروشا. كما يمكن أن ييسر أيضا تسليم حالات مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية المشتبه فيهم من البلدان الأخرى إلى رواندا، وبالتالي تجنب إيجاد ثغرة للإفلات من العقاب في الصراع من أجل تقديم المسؤولين عن هذه الأنواع من الجرائم للعدالة.

وفي تقريري السابق إلى مجلس الأمن، أشرت إلى أنه في أعقاب التحقيقات التي قام بها كل من مكتبي ورواندا في الادعاءات ضد بعض أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية، قرر المدعي العام الرواندي توجيه الاتهام لأربعة من كبار الضباط العسكريين بارتكاب جريمة القتل وغيرها من جرائم الحرب فيما يتعلق بقتل عدد من رجال الدين بأبروشية كابغايي في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وجرت المحاكمة في جلسات علنية في كيغالي، وقام برصدها كل من مكتبي ومراقبون مستقلون آخرون. واستمرت أمام محكمة عسكرية. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت المحكمة اثنين من الضباط وحكمت عليهما بالحبس لمدة ٨ سنوات، بينما قضت ببراءة الاثنين الآخرين. وأبلغني المدعي العام العسكري بأنه استأنف كلا الحكمين بالعقوبة والبراءة. وأنا في انتظار ما تسفر عنه إجراءات الاستئناف المذكورة.

وفي الأسبوع الماضي، استضاف مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مؤتمرا لجميع المدعين بالمحاكم الدولية فضلا عن المدعين العامين من البلدان المشتركة في التحقيق بشأن جرائم دولية والمحاكمة عليها، بالإضافة إلى ممثلين عن عدد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالموضوع. وعقد الاجتماع في سياق الدور المتزايد الأهمية للنظم الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بهدف تبادل المعلومات والتجارب وإيجاد منتدى يمكن من خلاله أن يستمر هذا التبادل بعد انتهاء فترة عمل المحاكم المخصصة. ولا بد أن أؤكد هنا على أن المحكمتين وسلطات الادعاء العام الوطنية، يساورها بالغ القلق إزاء ضرورة استمرار تمكين تلك السلطات من الوصول إلى قواعد بيانات الأدلة والمعلومات لدى المحكمتين، بغية تيسير عمليات التحقيق والمقاضاة الوطنية بشأن الجرائم الدولية. وهذا أمر ينبغي أخذه في الحسبان جديا عندما يبت مجلس الأمن في المسائل المتبقية أو مسائل التركة للمحكمتين.

وستكون الأشهر الستة القادمة فترة نشاط مكثف من المحاكمات أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونلتزم جميعا بالانتهاء من محاكمات المتهمين الموجودين حاليا رهن الاعتقال وإنجاح الإحالة لتمكيننا من البت في قضايا بعض المعتقلين، فضلا عن الفارين. ولا نستهين بالتحدي المتمثل في القيام بذلك، لا سيما في الوقت الذي نواصل فيه، ونحن على وشك الإنجاز، فقدان موظفين هامين في ظرف حرج. ففي غضون أقل من عام منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مثلا، فقد مكتبي ٢٠ في المائة من موظفيه. وقد يغادر عدد أكبر بسبب انعدام اليقين في المستقبل. وأعتقد أن اعتماد الأمم المتحدة تدابير لتحفيز الموظفين الذين تشتد الحاجة إلى خدماتهم يبدو أكثر إلحاحا الآن.

السيد الرئيس أشكركم، وأعضاء المجلس جزيل الشكر على انتباهكم، وعلى دعمكم عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد بيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العاميين للمحكمتين على إحاطاتهم الإعلامية. كما أود أن أهنئ القاضي، باتريك روبينسون، على انتخابه رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في وقت ينطوي على تحديات في تاريخ المحكمة.

لن أكرر الإعراب بأي إسهاب عن تمسك بلدي بالعدالة الدولية، ودعمنا القوي للمحكمتين في سعيهما لإنجاز عملهما في المواعيد التي حددها مجلس الأمن، ومواصلة الامتثال لمهمتهما، في ظروف عمل مناسبة، بغية تقديم الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن

الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا إلى العدالة. وقد أُثيرت هذه النقاط في البيانات الثلاثة السابقة التي أدلى بها وفد بلدي، وهي لا تزال صالحة.

وفي ما يتعلق بتعاون الدول مع المحكمتين، يرحب وفد بلدي بالتقدم الملحوظ الذي أشار إليه المدعي العام برامرتز بشأن تعاون سلطات صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونشجع صربيا على مواصلة جهودها لتحقيق ذلك الهدف، ونأمل أن يتم القبض قريبا على السيد ملاديتش والسيد هادزيتش. ونشجع جميع الدول المرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تعزيز تعاونها مع المحكمتين، لا سيما بغية إلقاء القبض على الهاربين. وينبغي أن ينجم التعاون عن التزام عام وليس مجرد التقدم المحرز بين الفينة والأخرى. وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من المؤسف ملاحظة أنه كثيرا ما تقوم الحاجة إلى ممارسة بعض الضغط أو غيره من أشكال التدخل الدولي لكي يتسنى المضي قدما في التعاون.

غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة، أولا وقبل كل شيء، لأوافي مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع بمعلومات مستكملة عن أنشطة الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية، الذي تشرفت بلجيكا برئاسته عام ٢٠٠٨. وألاحظ، على نحو خاص، التقدم الهام الذي أحرزه الفريق العامل بشأن مسألة إنشاء آلية أو آليتين للمسائل المتبقية، للقيام ببعض الوظائف الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعد إغلاقهما.

واسترعي الانتباه إلى أنني سأقدم بيانا مفصلا في الرسالة التي سأوجهها إلى رئيس المجلس، وسأطلب تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

لقد عقد الفريق العامل ٢٩ اجتماعا عام ٢٠٠٨. واستندت مناقشاته إلى ورقة أعدتها على نحو مشترك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في آذار/مارس ٢٠٠٧، ونُقحت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأجري حوار هام بين الفريق العامل والمحكمتين طيلة السنة، من خلال تبادل الرسائل وعقد اجتماعات ومؤتمرات بالفيديو مع ممثلي المحكمتين وفي إطار زيارة قام بها الفريق العامل لكل من المحكمتين في نهاية أيلول/سبتمبر، وقد أشار إلى ذلك المتكلمون السابقون.

واستمع الفريق العامل لإحاطة إعلامية من القاضي ريتشارد غولدستون، رئيس اللجنة الاستشارية للمحفوظات، التي أنشأها أمينا سجل المحكمتين لإسداء المشورة بشأن موقع أو مواقع المحفوظات، وما يتصل بها من مسائل. وتلقى الفريق العامل تقرير لجنة غولدستون في وقت متأخر جدا من السنة بحيث لم يتمكن من النظر فيه على نحو مستفيض. كما أجرى الفريق العامل مشاورات غير رسمية مع الدول التي تقع ضمن ولاية المحكمتين – أي رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة. وتبادل الفريق العامل أيضا الآراء مع أمين السجل لدى المحكمة الخاصة لسيراليون.

وخلال الجزء الأول من السنة عقد الفريق العامل مناقشات عامة بشأن المسائل التي أُثيرت في الورقة المشتركة للمحكمتين. وابتداء من حزيران/يونيه، تحول التركيز إلى وضع عناصر قرار، صاغ مشروعه وفد بلدي بالمساعدة القيمة لمكتب الشؤون القانونية، الذي أود أن أعرب له عن أصدق مشاعر تقديري. وأصبح مشروع القرار أساس مناقشات مكثفة ومر بثلاث صيغ متتالية. وبينما تم الاتفاق على العديد من عناصر مشروع القرار، لا تزال هناك مجالات اختلاف كبيرة، ولن نتمكن من وضع صيغة نهائية لمشروع القرار قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

وحددت الورقة المشتركة للمحكمتين عددا من الوظائف المتبقية التي قد تقوم الحاجة إلى أن تنفذها آلية دولية متبقية بعد إغلاق المحكمتين. وتشمل هذه الوظائف محاكمة الهاربين، واستعراض الأحكام، وإحالة القضايا على الولايات القضائية الوطنية، والإجراءات المتعلقة بانتهاك حُرمة المحكمة، وحماية الشهود، والمحفوظات، ومراقبة تنفيذ الأحكام بالسجن، ومنع المحاكمة مرتين عن نفس الجرم، والمسائل المتصلة بمحامي الدفاع والمساعدة القانونية، والمطالبات بالتعويض، والإعلام وبناء القدرات، والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وناقش الفريق العامل كل مسألة من هذه المسائل التي يمكن أن تشكل وظائف متبقية، وحدد الأسئلة المطروحة على المحكمتين ونظر في ما قدمتاه من أجوبة.

ثم انتقل التركيز إلى مناقشة عناصر مشروع قرار لمجلس الأمن. وبرزت أربعة مجالات يمكن التوصل فيها إلى اتفاق في وقت مبكر. أولا، يجب محاكمة الهاربين، فالإفلات من العقاب غير مقبول. ويجب تقديم الهاربين أصحاب المناصب العليا – الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية – للمحاكمة الدولية أمام الآلية المتبقية. ثانيا، تشكل إحالة القضايا التي تخص المتهمين ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى الولايات القضائية الوطنية ذات الاختصاص جزءا هاما من إستراتيجيتي الانجاز لدى المحكمتين. ثالثا، يكتسي الاستمرار في توفير الحماية للشهود والضحايا أهمية حاسمة. رابعا، محفوظات المحكمتين ملك للأمم المتحدة ويجب الإبقاء عليها تحت سيطرتها.

إن المناقشات المتعاقبة بشأن الصيغ الثلاث لعناصر القرار حددت إلى حد كبير هيكل الآلية أو الآليات المحتملة لمعالجة المسائل المتبقية والحاجة إلى الآلية أو الآليات بغية استمرار الشخصية القانونية للمحكمتين، بالرغم من أنه ما زالت توجد بعض الاختلافات الهامة للآراء. وينبغي مواصلة المناقشات بشأن تلك المسائل، فضلا عن المسائل التي لم ينظر فيها بعد بصورة تفصيلية، مثل المحفوظات. والمسائل الرئيسية التي يتعين النظر فيها فيما يتعلق بالمحفوظات تتصل بموقع المحفوظات – ما إذا كان ينبغي أن يكون مقر المحفوظات هو نفس مكان آلية معالجة المسائل المتبقية – وكيفية التعامل مع المواد السرية، بما في ذلك مسألة إمكانية الاطلاع على تلك المواد.

وأحث مجلس الأمن على اغتنام الزخم الناشئ في عام ٢٠٠٨ بغية مواصلة العمل بنفس السرعة، وعلى أساس مشروع القرار، بحيث يمكن إحراز التقدم اللازم في بداية عام ٢٠٠٩.

وكان من دواعي سرور بلجيكا أن يطلب منها تولي رئاسة الفريق العامل خلال عام ٢٠٠٨. ونعتقد أن الفريق عمل بصورة فعالة في ظل قيادة رئيس واحد بدلا من تناوب الرئاسة. وأوصي بقوة بتعيين رئيس واحد مرة أخرى لعام ٢٠٠٩ بغية مواصلة العمل الهام.

وتم إحراز تقدم كبير في صياغة قرار لإنشاء آلية لمعالجة المسائل المتبقية بغية الاضطلاع بمهام أساسية معينة وللمحافظة على إرث المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعد إنجاز المحكمتين لأعمالهما. والهيكل الأساسي للآلية وهدفها الأساسي أمران واضحان. وحددت المسائل المعلقة بشكل واضح. ومع وجود أساس مشترك واف وإرادة سياسية فيما بين الأعضاء، فإن التوصل إلى اتخاذ قرار بتوافق الآراء أمر في متناول اليد.

وفي الختام، أود أن أناشد مجلس الأمن أن يضع نصب عينية السبب الأساسي لإنشاء آلية لمعالجة المسائل المتبقية ألا وهو: احترام حقوق الضحايا وحقوق الشهود وحقوق المتهمين وحقوق الأشخاص المدانين. وبعد عامين من المشاركة القوية في هذه المسألة، أصبحت بلجيكا مقتنعة

اقتناعا ثابتا أكثر من أي وقت مضى بأن على المجتمع الدولي – من خلال آلية معالجة المسائل المتبقية – أن يكون مسؤولا، على الأقل، عن محاكمة الفارين، وحماية الضحايا والشهود، والدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، ومراقبة أحكام العقوبة بالسجن وإنفاذها، واستعراض الأحكام، وإدارة محفوظات المحكمتين.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نود أولا أن نشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقاريرهم نصف السنوية. وأود بصورة خاصة أن أهنئ القاضي باتريك روبنسون على توليه رئاسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

وتمر المحكمتان بمرحلة دقيقة للغاية من وجودهما ألا وهي: مرحلة استكمال أعمالهما. ونصت الاستراتيجية التي وضعها المجلس في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤ على إنجاز المحاكمات في عام ٢٠٠٨ وإنجاز جميع الأعمال في عام ٢٠١٠. وتم اختيار هذين التاريخين مراعاة للتوقعات التي صدرت في ذلك الوقت بشأن كيفية سير الأمور، وعمل التاريخان بوصفهما هدفا معقولا.

ونحن اليوم نعلم أن تلك المواعيد النهائية لن يتم الوفاء بها بسبب التقلبات القضائية والقيود الإجرائية، وأيضا بسبب إلقاء القبض مؤخرا على عدد من المتهمين الفارين. كما نلاحظ صعوبة تنفيذ إجراء نقل المتهمين من ذوي الرتب الدنيا إلى الولايات القضائية الوطنية، وهو إجراء يشكل أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية إنجاز المحاكمات. وعلى أي حال، نحن الآن في وضع لا يمكن فيه إنجاز المحاكمات في عام ٢٠٠٨، ويخشى أن جميع الأعمال لن تستكمل قبل عام ٢٠١٢.

وندرك أن المحكمتين تعملان بأسرع ما يمكن، وننوه بجهودهما للتعجيل بالعمل وترشيد إجراءات المحاكمات. ولا بد من بذل قصارى الجهد لاستكمال استراتيجية إنجاز المحاكمات في أقرب وقت ممكن، وبالطبع، مع ضمان تهيئة الظروف لإجراء محاكمات عادلة دائما. ومن مسؤولية المجلس أن يوفر للمحكمتين وسائل بلوغ ذلك الهدف، على النحو الذي فعله صباح هذا اليوم بتمديد الموافقة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لتعيين قضاة مخصصين بعد انقضاء الموعد النهائي القانوني. ونتوقع أن تلقى أيضا معاملة ايجابية الطلبات المماثلة المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتود فرنسا أن تضمن أن لدى المحكمتين القدرات القضائية اللازمة في هذا الوقت الصعب.

ولم يحن الوقت بعد لوضع كشف حساب نهائي للعمل الذي أنجزته المحكمتان، ولكن في وسعنا بالفعل أن نقول إنهما أنجزتا العمل الذي أراد لهما المجلس أن تنجزاه عند تشكيلهما. وجسدت المحكمتان منذ إنشائهما إرادة المجتمع الدولي لرفض الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وقانون حقوق الإنسان. وأنشأت المحكمتان فقها قضائيا يمكن أن يصبح مفيدا لجميع الولايات القانونية التي يجب أن تتعامل مع تلك الجرائم. وساعدت المحكمتان في تهدئة التوترات وفي إعادة السلام والأمن بطريقة حاسمة في إطار منطقتيهما.

والآن يتعين على المحكمتين أن تستكملا عملهما. ولن يستكمل العمل إلا بتقديم جميع المتهمين الرئيسيين والفارين إلى المحاكمة. وعلى جميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمتين بغية بلوغ ذلك الهدف. ومثل إلقاء القبض مؤخرا على السيد كراديتش والسيد زوبليانين إحراز تقدم كبير بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وأمكن اعتقال المتهمين الفارين من خلال تعاون صربيا. ولاحظنا التعليقات الإيجابية التي أدلى بها المدعي العام

براميرتز بشأن ذلك التعاون، ونثق بأن التعاون سيستمر حتى يتسنى اعتقال الفارين الاثنين الأخيرين – السيد ملاديتش والسيد هادزيتش. وأود أن أشير إلى أن التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة يشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية تحقيق الاستقرار والانتساب لجميع بلدان المنطقة، ونناشد تلك البلدان تقديم كل المساعدة اللازمة إلى المحكمة. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ما زال هناك ١٣ متهما فارا. وهناك أيضا نناشد الدول المعنية تعزيز تعاونها مع المحكمة والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق باعتقال ونقل المتهمين الفارين. وعلى وجه الخصوص، نناشد حكومة كينيا أن تبذل قصارى جهدها لإلقاء القبض على فيليسيان كابوغا ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وإذا لم تتم حسم مشكلة الفارين قبل إغلاق المحكمتين، لا بد من حسمها في سياق إدارة إرث المحكمتين، نظرا لأنه من غير المقبول إطلاقا أن يعني إغلاق المحكمتين إفلات المجرمين الفارين من العقاب. وهذه إحدى المهام الرئيسية التي ستضطلع بها آلية معالجة المسائل المتبقية المقرر إنشاؤها بعد إغلاق المحكمتين. وعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس لأكثر من عام بشأن تلك المسألة، في ظل القيادة الفعالة للغاية لبلجيكا. وفي ذلك الصدد يود وفدي أن يشكر وفد بلجيكا، وخاصة مستشاره القانوني، السيد وليام رولان، على العمل المتميز الذي أنجزاه. كما أود أن أشكر رئيسي المحكمتين ومدعييهما العامين ومسجليهما على التعاون الممتاز الذي قدموه للفريق العامل، وخاصة خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها الفريق، في الخريف.

إن مجلس الأمن تمكن بالفعل من توضيح عدة نقاط للاتفاق بشأن إدارة المهام المتبقية، ومن أولاها أن يقدم إلى العدالة الدولية الفارون الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية. وذلك يتطلب إنشاء آلية في وسعها أن تعيد تشكيل القدرات لمحاكمة هؤلاء الأشخاص حالما يتم إلقاء القبض عليهم. وثبت أن تلك الآلية، التي ستنشأ في إطار الأمم المتحدة، ستكون آلية صغيرة ومؤقتة وفعالة، وأيضا اقتصادية. وستكون حماية الضحايا والشهود والإدارة القضائية للمحفوظات من ضمن مهام الآلية. ونرى أنه ستتعين على الآلية أيضا أن تشرف على تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحكمتان وأن تستعرض الدعاوى المتعلقة بإهانة المحكمتين. وبالرغم من التقدم المحرز، ما زال الوضع ليس جاهزا لاتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن هذه المسألة، ولكننا نأمل أن يتمكن الفريق العامل من المضي وبسرعة نحو التغلب على الصعوبات الرئيسية.

والأمر الأساسي هو أن يتخذ مجلس الأمن الخطوات اللازمة لضمان سلامة واستمرار إرث المحكمتين. وتحقيق العدالة لن ينتهي بإغلاق المحكمتين. ولا بد أن تكون المهام المتبقية للمحكمتين على قدر مطالب الإنصاف والعدالة التي حكمت إنشاء المحكمتين.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفدي بالرئيسين روبنسون وبايرون وبالمدعيين العامين براميرتز وجالو في المجلس اليوم، ويشكرهم على عملهم المتواصل لمكافحة الإفلات من العقاب. ونهنئ القاضي روبنسون على انتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما نود أن نثني على القضاة والمدعَيين العامَّين والموظفين العاملين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على دأبهم في عمل المحكمتين.

تعترف الولايات المتحدة بالإنجازات العديدة للمحكمتين، ونعترف بشكل خاص بإلقاء القبض مؤخرا على رادوفان كراديتش وستويان جوبليانين وبدء إجراءات

المحاكمة في قضيتيهما. ونحث المحكمتين على مواصلة تنفيذ استراتيجيات الإنجاز الخاصة بهما بهدف الوفاء بولايتيهما الأساسيتين القاضيتين بتقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا إلى العدالة.

ونحيط علما بالصعوبات التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في إحالة قضايا المتهمين إلى السلطات القضائية الوطنية، ونحث المجتمع الدولي على إعادة تأكيد التزامه بتعزيز القدرات القضائية المحلية في رواندا. ونثني على الجهود المحلية في مجالي رفع الدعوى والمقاضاة لكفالة المحاسبة على الجرائم المرتكبة أثناء حروب البلقان، التي تتسم بأهمية حاسمة لاستقرار المنطقة في الأمد الطويل.

ونود أن نشدد مرة أخرى على وجوب تقديم المتهمين الهاربين إلى العدالة. فلا يجوز السماح للأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم بأن يتمتعوا بالإفلات من العقاب لمجرد تعذر القبض عليهم قبل انقضاء ولايتي المحكمتين. ويجب أن يكون واضحا لهم ولأولئك الذين يدعمونهم بأن استراتيجية كهذه لن تنجح.

وبناء عليه، تحث الولايات المتحدة المجتمع الدولي على العمل بجد لكفالة إلقاء القبض على الأشخاص الـ ١٥ الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وما زالوا فارين. كما ندعو الدول إلى الوفاء بواجباتها القانونية بالتعاون بشكل تام مع المحكمتين. وقد تشجعنا بالتعاون الأخير بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تعقب الهاربين، لكن تقديم تعاون أكبر مطلوب.

ويساورنا القلق من افتقار حكومة كينيا إلى الشعور بإلحاحية التصرف تجاه التقارير التي تفيد باستمرار تمتع الهارب من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمتهم بتمويل الإبادة الجماعية، فليسيان كابوغا، بصلات في كينيا. ونحث كينيا على التصرف الفوري بصدد توصيات المحكمة الجنائية وعلى اتخاذ خطوات إضافية لمنع كابوغا من الاستفادة من الشبكات التي تسانده.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نهنئ صربيا على إلقاء القبض على رادوفان كراديتش ونقله. ويجب إلقاء القبض أيضا على الهاربَيْن المتبقيين راتكو ملاديتش وغوران هدزيتش، وندعو السلطات الصربية إلى القيام بأقصى ما في وسعها لتحديد مكان هذين الشخصين وإلقاء القبض عليهما. إن حل قضيتيهما حيوي بالنسبة للاستقرار والمصالحة في البلقان. كما نود أن نشدد على أهمية تعاون جميع البلدان تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونسجل قلقنا حيال تقرير المدعي العام براميرتز الذي يفيد بأن الإدعاء لم يتلق بعد الوثائق الأساسية لمحاكمة كوتوفينا، على الرغم من بعض الخطوات المشجعة التي اتخذتها الحكومة الكرواتية.

ونحث السلطات في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا على مواصلة العمل الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما نحث حكوماتها على الوفاء بجميع مسؤولياتها تجاه المحكمة. إضافة إلى ذلك، نحث السلطات الوطنية في المنطقة على العمل الوثيق بعضها مع بعض من أجل تحسين تشاطر المعلومات، وتسهيل نقل مرافعات المحاكمات على جرائم الحرب بين الدول، حسب الاقتضاء، والنظر في تنقيحات القوانين بهدف السماح بتسليم المواطنين المتهمين بجرائم حرب.

وتشكر الولايات المتحدة السفير غرولز والوفد البلجيكي على عملهم بصفة رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الجنائية. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء

المجلس لإتمام مهمة إنشاء آلية لمعالجة المسائل المتبقية تكفل ألا يتمتع أي مجرم حرب في هذه الصراعات بالإفلات من العقاب وتضمن إرث المحكمتين بينما تسمح باختتامهما بفعالية ونجاح.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين والقضاة وأميني السجل والموظفين على عملهم الخيّر وجهودهم لإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

السيد قويدر (الجماهيرية العربية الليبية): نرحب برئيسي المحكمتين، القاضيين باتريك روبنسون ودينيس بايرن، وبالمدعيين العامين، سيرج براميرتز وحسن جالو. ونشكرهم لا على إحاطاتهم الوافية فحسب، بل أيضا على العمل المتميز الذي اضطلعوا به مع معاونيهم.

لقد تضمن كل من تقريري المحكمتين والإحاطات الإعلامية اليوم، فضلا عن تقارير المحكمتين عن استراتيجية الإنجاز، تفاصيل عديدة عن الأنشطة التي قامت بها كل منهما. وتُظهر هذه الأنشطة تقدما ملحوظا في تنفيذ ما تم تقريره ضمن الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز كما حدده المجلس وطلب التقيد به دون إخلال بأصول المحاكمة العادلة وحقوق المتهمين.

لا شك أن تعذر احتجاز بعض المتهمين أو الإفلات من العقاب عن جرائم إبادة جماعية وانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي هما مصدر قلق دولي وشواغل مشروعة. على أن هذا الواقع المؤسف لا يحول دون الالتزام بتنفيذ استراتيجية الإنجاز ضمن إطارها الزمني.

لقد حث المجلس الدول على التعاون مع المحكمتين. وسجل التقريران تقدما في تعاون الدول المعنية في البحث عن الفارين وتسليمهم والمساعدة في توطين من أمضى مدة عقوبته أو تمت تبرئته.

ونسجل ما ورد في كل من التقريرين حول دعم وتعاون الدول مع المحكمتين، لا سيما جمهورية رواندا ودول جمهورية يوغوسلافيا السابقة. وما زال الأمر يقتضي مواصلة التعاون الدولي وتقديم الدعم المادي والبشري الكفيل بتمكين المحكمتين من إنجاز مهامهما.

لقد شدد المجلس على تعزيز قدرات السلطات القضائية في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونثمّن ما ورد في التقريرين من مبادرات حول هذا التعزيز وندعو إلى تعميقه بهدف تمكين مؤسسات القضاء الوطني من مواصلة أعمال المحكمتين. ونرى أن هذا التعزيز يندرج ضمن الاستمرار في إحالة أكبر قدر ممكن من القضايا المعلقة إلى هذا القضاء في إطار التزامه الكامل بمبادئ وإجراءات المحاكمة العادلة. إن ذلك يفرضه احترام مبدأ المساواة وتعزيز سيادة القانون في الدول المعنية، ويؤمّن حيازتها لمحفوظات تتجاوز أهميتها الإجراءات القضائية إلى تاريخ هذه الدول والمصالحة الوطنية فيها.

لقد تغيرت الظروف منذ إنشاء المحكمتين مع نهاية القرن الماضي كمحكمتين غير دائمتين. وطُورت المؤسسات والتشريعات في هذه الدول حيث ارتكبت الجرائم وحيث توجد الأدلة ويوجد الشهود، بما يمكنها من أن تتناول بمهنية المسائل العالقة بدعم ومساعدة المجتمع الدولي.

إن حرصنا على إنجاز أعمال المحكمتين في إطار مراعاة قصوى لمواعيد استراتيجية الانجاز يفرض البت في أقرب وقت في إرثهما. ونسجل اليوم تقديرنا الخاص للجهود التي بذلت في إطار الفريق العامل غير الرسمي، برئاسة بلجيكا، ونتطلع إلى تناول قريب لمحصلة هذه الجهود وإقامة آلية دولية تكفل بعد نهاية المحكمتين التعامل بكفاءة وفعالية مع إرثهما.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تقديم الشكر للرئيسين روبنسون وبايرون، وللمدعيين العامين براميرتز وجالو، على البيانات التي قدموها للمجلس. كما أود أن أهنئ الرئيس روبنسون على انتخابه مؤخرا وأن أتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي أنجزه فاستو بوكار بصفته رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال الأعوام الثلاثة الماضية. لقد تمكنت المحكمة، في ظل قيادته، من أن تصل إلى مستوى عال للغاية من الكفاءة مع الاحترام الكامل لمبدأ المحاكمة العادلة.

ترحب إيطاليا بالتقدم الملموس الذي أحرز في متابعة استراتيجيتي إنجاز المحاكمات من خلال الالتزام القوي للمحكمتين والقضاة والمدعيين العامين والموظفين قاطبة. ومع ذلك، نشعر بالقلق نوعا ما حيال حقيقة أن استراتيجيتي إنجاز المحاكمات سيتأخر استكمالهما. وبطبيعة الحال، يعزى ذلك بقدر كبير إلى عوامل موضوعية، وتعذر كفالة الاعتقال العاجل للمتهمين وتسليمهم، والعوائق التي تعترض سبيل التعاون القضائي وغيرها من الأسباب. ونعتقد أنه، بدلا من مناقشة الماضي، حان الوقت للنظر إلى المستقبل ولمحاولة كفالة الاختتام السلس للأنشطة القضائية، تمشيا مع أفضل معايير المحاكمة العادلة وأصول المحاكمات.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجلس أن يشدد على أن التعاون أساسي للإنجاز الناجح حقا للمحاكمات. وفي ذلك الصدد، تحسن مؤخرا وبقدر كبير التعاون مع المحكمتين. ولكن من المحبط إلى حد ما أن نشهد أنه ما زالت توجد صعوبات بعد كل هذه السنوات. ولا بد أن يصبح التعاون ممارسة مطلقة.

إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في ظل قيادة القاضي بايرون، سعت لتحسين قدرتها على احترام موعد إنجاز المحاكمات. كما أن لديها خططا طموحة لاستكمال المحاكمات خلال عام ٢٠٠٩. ولكن الأمر الذي يدعو إلى الأسف أن المزيد من حالات التأخير تبدو غير مواتية في هذه المرحلة. وبالرغم من ذلك، نحن على ثقة بأن المحكمة ستواصل بذلك قصارى جهدها لإبقاء حالات التأخير في حدها الأدنى. وسننظر بعناية في الاقتراح الذي قدمه اليوم الرئيس بايرون.

ونحن واثقون بأن كلتا المحكمتين ستبذلان قصارى جهدهما لاستكمال القضايا المعلقة ولتيسير الأنشطة القضائية قيد الاستئناف. وفي هذا المنعطف، من الأهمية بمكان وضع الخطط المناسبة للتأكد من منح دائرة الاستئناف الموظفين اللازمين والموارد اللازمة.

ونرى أن من الضروري أيضا تعزيز بناء القدرات في البلدان المعنية بشكل مباشر، سواء من حيث السلطة القضائية أو التوعية. وسيكون دعم المجتمع الدولي موضع ترحيب كبير، بما في ذلك تعزيز قدرات الدول القضائية على إجراء محاكمات جنائية للجرائم الدولية. وفي ذلك الصدد، تشيد إيطاليا بالمساعدة المقدمة إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على النحو الوارد في تقرير رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/2008/729).

ونود أن نشير إلى أن تركيتي المحكمتين يجب أن تبقيا قيد نظر المجلس. وفي العديد من الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، الذي ترأسه بلجيكا، نوقشت المسائل الحساسة المتصلة بما سيحدث بعد استكمال الاستراتيجيتين. وفي ذلك الصدد، نرى أن الالتزام

بمحاكمة الهاربين ينبغي أن يظل واجبا واضحا على المجتمع الدولي. وبإسهام فعال من المجلس، ينبغي اعتماد القرارات الهامة في الوقت المناسب لإعادة تأكيد الغرض الذي أنشئت من أجله المحكمتان: محاكمة المسؤولين عن ارتكاب أبشع الجرائم الدولية على أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ختاما، نود أن نشكر السفير غرولز والوفد البلجيكي على الرئاسة الفعالة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية. وقد مهدت أنشطة الفريق الطريق لإرث المحكمتين.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر رئيسي المحكمتين الدوليتين والمدعيين العامين للمحكمتين على الإحاطات الإعلامية التي قدموها لنا هذا الصباح.

يمر عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمرحلة حرجة. إذ يتعين على كلتا المحكمتين الانتهاء من المحاكمات في الدوائر الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، بعد أقل من ثلاثة أسابيع، مع إتمام جميع أعمالهما في عام ٢٠١٠. ويود وفد بلدي أن يعترف بالالتزام الكبير الذي أبداه موظفو كلتا المحكمتين فيما يتعلق بالأهداف الواردة في استراتيجيتي الإنجاز. ومع ذلك، يجب أن نتوخى الواقعية فنعترف بأنه قد يكون للكم الهائل من العمل أثر كبير على المواعيد النهائية المحددة.

أما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فنشعر بالقلق إزاء عدد من العقبات التي تعيق إحالة بعض المحاكمات إلى السلطات القضائية الوطنية، ولا سيما تلك المتعلقة بالضمانات الإجرائية وحماية الشهود. ويساورنا القلق أيضا من أن ١٣ متهما لا يزالون طلقاء، بمن فيهم فليسيان كابوغا. ويجب على الدول التي تتوفر لديها معلومات عن هؤلاء الأشخاص احترام واجباتها بالتعاون مع المحكمة. إن عدم التعاون قد يقوض بصورة مباشرة أهداف المحكمة وإرثها في منطقة البحيرات الكبرى.

من الواضح أن عبء العمل الملقى على عاتق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد زاد في السنة التي انقضت. وكان رد فعل مجلس الأمن صحيحا عندما اتخذ صباح هذا اليوم قرارا بتمديد ولايات القضاة والسماح بتعيين قضاة مخصصين إضافيين. وعلى الرغم من تلك التدابير، يبدو من غير المرجح أن تتمكن المحكمة من تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز في الإطار الزمني المحدد.

ولكن من الناحية الإيجابية، نود التأكيد على أن رادوفان كراديتش قد اعتقل وسلم إلى سلطات المحكمة. ومرة أخرى، فإننا نقر بالعمل الذي اضطلعت به السلطات الصربية في هذا السياق، ونشجع صربيا والدول الأخرى في المنطقة على الاستمرار في ذلك التعاون وتركيز جهودها على اعتقال راتكو ملاديتش وغوران هاديتش.

إن الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية قد عمل على مدى هذا العام لوضع معايير لآلية دولية، تتولى المسائل المتبقية التي تنتظر البت فيها بعد انتهاء عمل المحكمتين. وكان الحوار الجاري مع سلطات المحكمتين حاسما في تحقيق التقدم المحرز حتى الآن. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكرها على هذا التعاون الهام. كما نود أن نقر بالعمل الذي اضطلعت به بلجيكا، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي، على ما أبدته من سخاء سيمكن الفريق العامل من زيارة مكاتب المحكمتين في أروشا ولاهاي. وتبادل الآراء الذي سيجري خلال الزيارتين ستكون له بدون شك قيمة كبيرة في هذا المجال.

إن التطبيق السليم للعدالة عملية مستمرة ولا تنتهي بإصدار حكم أو انتهاء محاكمة. وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالمسائل المتبقية وبدون أي رغبة في تقويض أي من تلك

المسائل التي عددها ممثل بلجيكا في بيانه اليوم، على المجلس أن يضمن الحماية الكافية للضحايا والشهود، وأن تُقضى مدد الأحكام على النحو الواجب، وأن تجري متابعة العملية القضائية فيما بعد صدور الأحكام. إن نجاح المحكمتين، في نهاية المطاف، سيضمنه الإرث الذي ستتركانه للمحاكم الوطنية التي ستخلفهما في العمل. ولهذا السبب، من الحيوي ضمان وصول الجمهور العام إلى المحفوظات.

وأخيرا، لا يمكن أن يسمح لنقص الموارد البشرية والمادية أن يمس بأهداف المحكمتين. إننا نعتبر من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام للاعتبارات والشواغل التي عبرت عنها المحكمتان، وأكدهما اليوم رئيسا المحكمتين فيما يتعلق بالاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة. إننا نقر ونرحب بالتدابير التي اتخذت حتى الآن في الأمانة العامة في هذا المجال، ونحث على اتخاذ التدابير الإضافية اللازمة التي من شأنها أن تسمح للمحكمتين بإكمال عملهما.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين على العروض التي قدموها، وأود بصفة خاصة أن أهنئ القاضي روبنسون. وأود أيضا أن أشكر وفد بلجيكا على تقريره عن عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية. ونتقدم بالشكر على نحو خاص للسفير غرولز على الروح القيادية والطاقة التي ميزت الرئاسة البلجيكية للفريق العامل.

وتولي بوركينا فاسو أهمية بالغة لعمل المحكمتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اللتين أنشأهما مجلس الأمن بالنيابة عن المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإفلات من العقاب والانتصاف للضحايا. وقد أحطنا علما بالتقارير المعروضة علينا ونود أن نعرب عن تقديرنا لأولئك المسؤولين مباشرة عن الخطوات العملية المتخذة كجزء من استراتيجية الإنجاز في تيسير الإدارة المتسقة والسريعة للمحاكمات، بالإضافة إلى الكفاءة التي تجلت في استخدام القضاة والموظفين. وهذه جهود يجب الإقرار بها وتشجيعها. كما أننا نعرب عن امتناننا لموظفي المحكمتين على تفانيهم.

ويتبين من التقارير التي عرضت علينا للتو أن دوائر المحكمتين ستكون منهمكة في العمل إلى حد كبير خلال الأشهر القادمة. وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على سبيل المثال، يجري الإعداد لبدء عشر محاكمات جديدة. وهذا المثل بحد ذاته يبين بوضوح التحديات الكبيرة الماثلة أمام المحكمتين، اللتين تتقاسمان دائرة الاستئناف نفسها، في ضوء الإطار الزمني المحدد لإنجاز عملهما. وفي ضوء ذلك، ولتمكين المحكمة الجنائية لرواندا من الاستمرار بنفس المستوى الحالي من النشاط، يكرر وفد بلدي تأكيد تأييده للطلب المؤلف من ثلاثة أجزاء الذي تقدم به رئيس المحكمة، والمتمثل في زيادة عدد القضاة المخصصين، وأن تتألف الدائرة من القضاة المخصصين حصريا، وإمكانية تفويض القضاة الذين يحالون إلى التقاعد أن يكملوا إصدار أحكامهم من بلدانهم الأصلية بدون أن ينخرطوا في قضايا جديدة.

وفيما يتعلق بمسألة الإطار الزمني للإنجاز، المرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم المحرز في المحاكمات الجارية وحجم العمل المقبل، ترى بوركينا فاسو أن مجلس الأمن، من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، ينبغي أن يكون واقعيا ومرنا، لأنه لا يمكن من الناحية العملية الوفاء بالمواعيد النهائية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وفيما يتعلق بمسألة التعاون مع المحكمتين، لا سيما ما يتصل بملاحقة وتوقيف المتهمين الفارين، فإننا نشيد بتلك الدول التي أبدت استعدادها لمساعدة المحكمتين بموجب القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونرحب بالاتفاقات التي تمكنت المحكمتان

من التوصل إليها مع بعض الدول، لا سيما فيما يختص باحترام الأحكام الصادرة وحماية الشهود. ونناشد جميع الدول الأخرى، وخاصة تلك التي في المناطق دون الإقليمية المعنية، أن تتعاون مع المحكمتين بنشاط، وخاصة في ملاحقة واعتقال المتهمين الفارين.

إننا نشجع المحكمتين على مواصلة استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما، مع مراعاة عامل الوقت. وفي هذه المرحلة، ينبغي النظر في إحالة قضايا إلى السلطات القضائية الوطنية وتكثيف جهود العثور على المتهمين الفارين.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم عمل هاتين المحكمتين. وعلى مجلس الأمن، على وجه الخصوص، أو يوفر لهما كل الدعم اللازم لإكمال عملهما. وعلى أساس الإيمان بأن العدالة والسعي إلى السلم والأمن الدوليين مسؤوليات مشتركة، فإن بوركينا فاسو تكرر تأكيد التزامها واستعدادها لتقديم مساهمتها في مكافحة الإفلات من العقاب ودعم جميع الجهود المبذولة لبلوغ ذلك الهدف.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على الإحاطات الإعلامية للمجلس عن الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمتان خلال الأشهر الستة الماضية لتنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل منهما، إعمالا للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونحيط علما بتقارير المحكمتين في هذا الشأن.

وتبين تقارير كلا المحكمتين أنهما ستواجهان أعباء عمل شاقة خلال العامين القادمين. ومع أنهما بذلتا جهودا للإسراع في المحاكمات، يبدو أن أيا منهما لن تتمكن من الوفاء بالإطار الزمني الذي وضعه المجلس لإكمال عملهما.

إننا نشاطر المحكمتين تقييمهما بأن من المهم اتخاذ تدابير كافية للاحتفاظ بقضاة المحكمتين وموظفيهما المؤهلين. وعلى أي حال، يبدو أن الوقت قد حان ليقوم مجلس الأمن بتحمل المسؤولية الكاملة التي يضطلع بها فيما يتعلق بإنشاء المحكمتين وعملهما.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي حول هذه الطاولة الذين تقدموا بالشكر إلى رئيسي المحكمتين ومدعييهما العامين على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة القاضي باتريك روبنسون بصورة خاصة بمناسبة انتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن أرحب به في ظهوره لأول مرة أمام مجلس الأمن.

وأود أن ابدأ، إذا سمحتم لي، بأن أشيد بالمحكمتين على جهودهما المتواصلة في تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز. ومن المؤسف أن المواعيد المتوقعة لإنجاز عمل المحكمتين تشير إلى أن الموعد النهائي المحدد لعام ٢٠١٠ الوارد في استراتيجيتي الإنجاز لن يمكن الوفاء به. ورغم ذلك، ندرك العمل الشاق الذي يقوم به موظفو المحكمة والتزامهم ومعرفتهم أن سبب التراخي في مواعيد الإنجاز يعود بشكل جزئي إلى عوامل خارجة عن سيطرتهم، مثل التأخر في نقل المتهمين الهاربين والصعوبات في الحصول على الأدلة الرئيسية.

ولذلك، تحث حكومتي كلا المحكمتين على الاستمرار في بذل الجهود لإنجاز عملهما بأسرع ما يمكن، تمشيا مع مصالح العدالة. ونهنئهما بالتدابير التي اتخذتاها لإصلاح إجراءاتهما الداخلية لزيادة التعجيل في عملهما، ونشجعهما على استكشاف أي إمكانيات للمزيد من الإصلاح. وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نود أن نشجع المحكمة على العمل على نحو وثيق مع رواندا لتيسير إحالة الدعاوى الثانوية إلى المحاكم الوطنية.

لقد أشار عدد من المتكلمين هذا الصباح إلى مسألة الإحالة إلى المحاكم الوطنية. وأود أن أعرض فقط وجهة نظر المملكة المتحدة بشأن هذا الموضوع، لأن موضوع القضايا الثانوية مناسب، سواء في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لكنه غير مناسب البتة في حالة الفارين، ذوي الرتب العليا، بمن فيهم ملاديتش.

إن تعاون الدول بصورة تامة وفعالة أمر ضروري لتمكين المحكمتين من إنجاز عملهما. ونود أن ننتهز هذه الفرصة مرة أخرى لنذكر جميع الدول بواجباتها في التعاون مع المحكمتين بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأشار عدد من المتكلمين إلى اعتقال رادوفان كاراديتش. لقد كان هذا الاعتقال، إلى جانب اعتقال زوبليانين، نقطة تحول بالنسبة للمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، وكان إلقاء القبض عليهما نتيجة تنسيق الجهود بين السلطات الرئيسية في صربيا. وتشيد حكومتي بهذا النجاح، وتحيي أولئك المجددين في صربيا الذين حققوا هذا التغيير. ونرحب أيضا بتقييم المدعي العام في تقريره أن صربيا قد أحرزت تقدما كبيرا في التعاون منذ التقرير الأخير. ونحث صربيا على زيادة هذا التعاون في المجالات التي حددها المدعي العام، بصورة واضحة وخاصة، وزيادة بذل الجهود للعثور على راتكو ملاديتش وغوران هدايتش وإلقاء القبض عليهما. وأود أن اشدد على أن هذا يعني ضرورة قيام كل جزء من الهيئات الصربية المعنية بكل ما بوسعه وعملها جميعا بكل ما بوسعها لتحقيق ذلك.

وإذ ننتقل إلى حالة كرواتيا، فإننا نشيد أيضا بالعمل الذي بذل في عام ٢٠٠٥ في اعتقال واحد من أشهر المتهمين، هو غوتفينا. وندرك أنه قد تمت تلبية أغلبية طلبات المساعدة، كما قال المدعي العام، لكننا نأسف أن كرواتيا لم تتمكن من توفير كل الوثائق التي طلبها المدعي العام المتعلقة بمحاكمة غوتفينا. ونرحب بحقيقة أنه منذ كتابة التقرير، قدمت السلطات الكرواتية في الفترة الأخيرة مواد إضافية، لكن الحقيقة أيضا أنه لم يتم بعد تعقب الوثائق الرئيسية أو العثور عليها. ونحث كرواتيا بشدة على مضاعفة جهودها لتلبية متطلبات المدعي العام. فالتعاون مع المحكمة ليس مطلوبا بواسطة مجلس الأمن بموجب الفصل السابع فحسب، بل هو أيضا شرط أساسي على جميع بلدان غرب البلقان لاندماجها بصورة ناجحة في الاتحاد الأوروبي.

وأنتقل الآن إلى المتهمين الفارين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي مسألة تشغل بالنا لأنه يوجد عدد كبير من الأفراد ما زالوا فارين من العدالة. ونحن مستاؤون بصورة خاصة لأنه لم يتم إحراز تقدم كبير في تتبع أماكن وجود فيليسيان كابوغا. ونحث كينيا وغيرها من دول المنطقة على التعاون بشكل كامل مع جهود المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لضمان اعتقال وتسليم المتهمين الفارين. فمن الضروري مثول جميع المتهمين الفارين المتبقين المطلوبين لدى المحكمتين أمام العدالة.

إنه من الأهمية بمكان، ونحن نقترب من نهاية استراتيجيتي الإنجاز، أن نركز على الحفاظ على تركة المحكمتين للأجيال القادمة. ونشيد بعمل المحكمتين والمجتمع الدولي في تعزيز قدرة المؤسسات القضائية المحلية في المنطقة. وهناك أولوية عليا للتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء الآلية المتبقية، التي ستكون ضرورية للقيام ببعض المهام الأساسية للمحكمتين في مرحلة ما بعد الإنجاز. وتشمل هذه المهام محاكمة المتهمين الباقين، وحماية الشهود وإنفاذ الأحكام وإدارة أرشيفي المحكمتين لإتاحة أوسع ما يمكن من فرص الوصول إليهما.

وأود أن أشارك الآخرين في تقديم الشكر لبلجيكا اليوم على دفعها هذا العمل إلى الأمام، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين. لقد أحرزنا بعض التقدم، لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على قوة الدفع في هذه المسألة بهدف اعتماد قرار في الأشهر القادمة.

وأخيرا، أود أن أسجل إننا نؤيد البيان الذي ألقاه ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشيد أيضا بقوات الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي تساعد في البحث عن المتهمين الفارين في البلقان.

السيد ماغونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بالنيابة عن وفدي أن أهنئ القاضي باتريك روبنسون بانتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس. وأود أيضا أن أشكر القاضي دينيس بيرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس. ونحن أيضا ممتنون للمدعيين العامين للمحكمتين – السيد سيرجي براميريتز والسيد حسن جالو – على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهما للمجلس. ونود أن ننتهز هذه الفرصة أيضا لنعرب عن امتناننا للمحكمتين على استقبالهما الفريق العامل خلال زيارتيه إلى لاهاي وأروشا، في تترانيا.

لقد قدمت المحكمتان المخصصتان اللتان أنشأهما هذا المجلس إسهاما هاما في صون السلم والأمن الدوليين. فقد حاكمتا الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات شنيعة للقانون الإنساني الدولي، وحققتا العدالة لضحايا الجرائم الدولية وهما عامل هام في استعادة السلم والاستقرار في نطاق اختصاصهما القضائي. لقد أثبتت بوضوح الإنجازات الكبيرة للمحكمتين أن السلم والعدالة يكملان ويعضدان كل منهما الآخر.

ويشيد وفدي بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الجهود التي تبذلانها لضمان تحقيق استراتيجيتهما للإنجاز. ونشيد بصورة خاصة، بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الخطوات الواجب اتخاذها لإنجاز مرحلة اكتمال جمع الأدلة لجميع محاكماتها بهدف الوفاء بالموعد المحدد بعام ٢٠٠٩.

ويحيط وفدي علما بأن عددا من قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد يتقاعدون لتولّي مناصب في نظمهم الوطنية. ونحن حريصون على ضمان ألاّ تتوقف القضايا التي تجري محاكمتها الآن وأن يتم الفصل في هذه المحاكمات بصورة تامة. وإذ لا يغيب عن بالنا الموعد المحدد بعام ٢٠١٠ لتنجز المحكمة جميع عملها، لذلك يؤيد وفدي الاقتراح الذي تقدمت به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمواصلة مشاركة القضاة المغادرين عن بعد بهدف كتابة الأحكام. ونعتقد أيضا أنه، إضافة إلى محاولة تحسين سرعة إجراءات المحكمتين، ينبغي بذل مزيد من الجهود لإحالة القضايا إلى الولايات الوطنية. وستستمر فييت نام في مشاركة أعضاء المجلس الآخرين في جهودهم لتقديم الدعم الضروري للمحكمتين لتحقيق استراتيجية الإنجاز لكل منهما.

وللتعاون الدولي دور مهم في الوفاء بولايتي المحكمتين، خاصة في اعتقال المتهمين الهاربين الباقين. ويلاحظ وفدي مع التقدير الجهود التي تبذلها المحكمتان للحصول على تعاون الدول والمنظمات المعنية بالقضايا، فضلا عن التعاون المقدم بالفعل للمحكمتين. بيد أننا، نعرب عن انشغالنا بشأن القضايا التي لم تلق التعاون الكافي، كما ورد في تقريري المحكمتين.

ويرى الوفد الفييتنامي أن بذل الجهود الحازمة بشأن إنشاء آلية لمعالجة المسائل المتبقية ومهامها سيساعد على كفالة نجاح استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. ونحتاج لوجود آلية لمعالجة المسائل المتبقية تكون جاهزة للعمل عندما تغلق المحكمتان أبوابهما لعدم السماح بالإفلات من العقاب والتمكين من حماية إرث المحكمتين. ولذلك، يقدر وفدي تقديرا عاليا العمل الذي قام به فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الذي ترأسه بلجيكا في عام ٢٠٠٨. ونرحب أيضا بالإسهامات التي قدمتها المحكمتان لتيسير مناقشات الفريق العامل.

ولم يُثبّط همة وفدي أن الفريق العامل لم يتمكن من استكمال عمله فيما يتعلق بإصدار المجلس قرارا بشأن آلية معالجة المسائل المتبقية. ويوضح ذلك مدى تعقيد المسألة وأعضاء المجلس ملتزمون بكفالة إجراء مناقشة مستفيضة للمسألة.

وفي النهاية، اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد التزامنا الراسخ بالعمل البناء مع أعضاء المجلس الآخرين لضمان إنجاز المحكمتين عملهما بشكل سلس وفعال.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفدي أن يشارك المتكلمين السابقين في الترحيب برئيسي المحكمتين ومدعييهما العامين في المجلس وشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الوافية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. اسمحوا لي أيضا بانتهاز هذه الفرصة لأؤكد من جديد على دعمنا المستمر لإسهام المحكمتين الفعال في تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا إلى العدالة.

ويؤكد وفدي، مثل الآخرين، على أهمية استراتيجيتي الإنجاز بالنسبة لأداء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مرحلتيهما النهائيتين. وفي هذا الصدد، تلاحظ إندونيسيا مع التقدير اتخاذ تدابير ملموسة مختلفة لتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز وإحراز تقدم كبير نحو إنجاز عمل المحكمتين. ونرحب أيضا بجهدهما المشترك لكفالة إرثهما بعد انتهاء ولايتهما وعملهما.

ونلاحظ أيضا أن عبء العمل الحالي والمقبل الملقى على كاهل المحكمتين كبير بشكل غير عادي. ولذلك نرحب بجهودهما المستمرة لتحقيق كفاءة أكبر في عملهما من خلال استكشاف مزيد من السبل لتسريع الإجراءات مع احترام حقوق المتهمين.

يدرك وفدي أن بعض مهام المحكمتين ستظل بالطبع باقية بعد انتهاء عملهما. ونرى أن، المجلس، يحتاج إلى النظر في إنشاء آلية دولية مؤقتة لمعالجة كل المهام المتبقية، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالمتهمين الهاربين الطليقى السراح وإحالة القضايا إلى الولايات الوطنية وحماية الشهود والإشراف على تنفيذ الأحكام والسجلات. وهذه الآلية، التي ستعالج المهام المتبقية الضرورية التي ينبغي إتمامها، يتعين أن تكون صغيرة ومؤقتة وفعالة.

ويود وفدي أن يقر تحديدا بأن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الذي ترأسه بلجيكا توصل بنجاح إلى بعض جوانب الاتفاق على تحديد المهام المتبقية والحلول الممكنة لها. ونلاحظ أيضا أن الفريق العامل حقق تقدما كبيرا في صياغة مشروع قرار لمجلس الأمن. ويحدونا الأمل حقا في توفر التوافق المناسب لدى المجلس لتسريع الانتهاء من ذلك القرار واعتماده.

وفي الختام، يود وفدي، مرة أخرى، أن يؤكد للمحكمتين دعمه وتعاونه الكاملين في سبيل كفالة

الاضطلاع بولايتهما بالكامل، بما في ذلك تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز. ونود أيضا الإعراب عن تقديرنا لإسهامات المحكمتين في تقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر قادة المحكمتين على إحاطتهم الإعلامية والتقريرين المعنيين باستراتيجية الإنجاز لكل منهما اللذين قدما إلى مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) (S/2008/726 و S/2008/729).

تعقد هذه الجلسة قبل بداية العام الجديد – ٢٠٠٩ – عندما يفترض بموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) أن تنتهي المحكمتان من البت في القضايا التي تنظرانها في الدرجة الابتدائية. ولكن للأسف، ذلك التوقع غير واقعي ببساطة. فالأطر الزمنية للإنجاز التي تتوقعها المحكمتان تتغير باستمرار. وتقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2008/726) يقدم في بعض الأحيان نوعا من التبرير أو التفسير للوضع، لكن في حالة تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2008/729) لم يتم التعليق مطلقا على كل جوانب تلك المسألة.

وأحد العناصر الرئيسية لتنفيذ استراتيجية الإنجاز هو قيام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بإحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية. ونرحب بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ذلك المجال. ورغم أن المحكمة اتخذت عددا من القرارات برفض نقل الأشخاص المعتقلين، مشيرة إلى عدم ملاءمة التشريعات في رواندا، نشعر أن الإمكانيات لم تستنفد تماما. ويمكن دعوة المحكمة إلى العمل بمزيد من النشاط مع السلطات الرواندية لتحسين تشريعاتها الوطنية، حتى يمكن أن يصبح نقل الأشخاص المتهمين إلى القضاء الرواندي واقعا. وفضلا عن ذلك، ينبغي عدم استبعاد إمكانية إحالة قضايا إلى بلد ثالث قد يكون جاهزا وقادرا على إجراء محاكمات للأشخاص المتهمين.

يفهم وفدي أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة علقت، في الوقت الراهن، نقل الأشخاص المتهمين إلى الولايات القضائية الوطنية. إن أحد العناصر المهمة لعمل المحكمتين هو توافر مستوى عال من التعاون مع دولتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ولاحظنا الإشارات في تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى صربيا في هذا الصدد، والتي تظهر بوضوح مدى الجدية التي تأخذ صربيا بها تعاونها مع المحكمة. ويشمل هذا إتاحة الحصول على الوثائق وملاحقة الأشخاص المتهمين وحماية الشهود. وفي هذا الصدد، نشعر أن الأبواب ذات الصلة من تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان يمكن صياغتها بأسلوب أكثر إيجابية.

وفي الختام، سأكتفي بالتعليق على مسألة إنشاء آلية دولية للاضطلاع بالمهام المتبقية من عمل المحكمتين. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس قريبا من التوصل إلى اتفاق على وثيقة تحدد المعايير الرئيسية لهذه الآلية، ألا وهي، أن تكون صغيرة وفعالة من الناحية المالية ومؤقتة.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن من الأهمية بمكان أن ينخرط مجلس الأمن بنشاط أكثر في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. إذ يبدو أن المحكمتين، بدون مساعدة مجلس الأمن، ستجدان صعوبة في استكمال عملهما في أطر زمنية واقعية.

وفضلا عن ذلك، نؤيد الاقتراحات التي تدعو إلى الاستفادة القصوى من القضاة المخصصين بتكليفهم بنظر القضايا بدون شرط وجود قضاة دائمين وإلى زيادة عدد القضاة المخصصين عند الاقتضاء لكفالة الاستكمال النهائي لاستراتيجية إنجاز المحاكمات. ونقر بأن هذه الخطوات ستتطلب إجراء تعديلات في النظام الأساسي والقواعد

الإجرائية ونتطلع إلى أن نتلقى التعديلات المقترحة من المحكمتين.

إن استراتيجية إنجاز المحاكمات استراتيجية مقيدة زمنيا، وبالتالي، نرى أن من الحتمي أن تتخذ تلك الخطوات المبتكرة بغية الوفاء بالموعد النهائي وتحقيق أهدافنا المتمثلة في استكمال جميع أعمال المحكمة بحلول عام ٢٠١٠. ووفدي يناشد المحكمتين مواصلة تحديد المزيد من الإصلاحات لاستكمال عملهما بأكثر صورة فعالة وعاجلة.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بخيبة أمل حيال قرار شعبة الاستئنافات رفض طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إحالة بعض القضايا المعلقة إلى رواندا. ولكننا نشعر بالتشجيع حيال التعاون بين رواندا ومكتب المدعي العام عقب قرار شعبة الاستئنافات ونأمل أن تعالج، في نهاية المطاف، الشواغل التي أعربت عنها شعبة الاستئنافات وأن تحصل إحالة القضايا إلى رواندا عاجلا وليس آجلا. ونعتبر إحالة القضايا إلى النظم الوطنية أمرا محوريا لتحقيق استراتيجية إنجاز المحاكمات.

وفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على حد سواء، يوجد أشخاص متهمون ما زالوا فارين وبعضهم من ذوي الرتب العليا بصورة خاصة وهم متهمون بتحمل أكبر مسؤولية عن ارتكاب الجرائم الدولية. ومن الناحية المثلى، ينبغي أن يحاكموا على مستوى دولي وأن تحاكمهم محكمة دولية. ومن الأهمية بمكان أن يتم اعتقال هؤلاء الفارين وتقديمهم إلى العدالة ولذلك نناشد تعاون جميع الدول، وخاصة الدول التي وردت أسماؤها في التقرير، في تسليم هؤلاء المتهمين الفارين إلى المحكمتين.

وأنشئت المحكمتان المخصصتان بوصفهما جهودا لصون السلام والأمن الدوليين، ومن الأهمية بمكان، بينما تستكمل المحكمتان عملهما، أن يخلفا إرثا يؤكد على النظم الوطنية للعدالة في إقليمي رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ولذلك السبب يؤيد وفدي بقوة إحالة القضايا إلى هذين النظامين الوطنيين.

وأنجز بالفعل الكثير من العمل من جانب الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن المحكمتين في ظل القيادة المقتدرة لبلجيكا. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر بلجيكا على قيادتها وعلى تمكنها من القيام بزيارة المحكمتين.

ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة أن يدرج هذا العمل الذي أنجزه الفريق العامل غير الرسمي في تقرير لمجلس الأمن بحيث يتسنى للأعضاء المقبلين في المجلس أن يبنوا على العمل الذي أنجز بالفعل.

السيد ويسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة، وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن مدى سرور وفدي لوجود القاضي باتريك روبنسون رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هنا معنا، وأهنئه على تعيينه الذي تم مؤخرا وعلى الاضطلاع بمهامه.

كما نرحب بالقاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبالسيد سيرجي براميرتز والسيد حسن جالو، المدعيين العامين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وترحب كوستاريكا بالمضمون المفيد للغاية والمفصل للإحاطات الإعلامية بشأن الحالات الراهنة لأنشطة المحاكمات وننوه بالجهود الرامية إلى الامتثال لاستراتيجية منظمة لإنجاز المحاكمات وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

ومع ذلك، نلاحظ أنه وبالنظر لوجود عناصر خارج نطاق سيطرة كلتي المحكمتين، من المحتمل ألا تختتم أنشطة

المحاكمات في عام ٢٠٠٨ على النحو المقرر وأن بعض الأنشطة المتصلة بالمحاكمات قد تستمر خلال عام ٢٠١١ أو عام ٢٠١٢. وما زال وفدنا يرى أن من الأهمية بمكان لكلتي المحكمتين أن تضاعفا جهودهما بحيث يكون هذا التمديد للإطار الزمني قصيرا بقدر الإمكان.

ومن البديهي أن هذه المناشدة لهما لمضاعفة جهودهما لا يمكن أن تضر ويجب ألا تضر بحقوق المتهمين في إجراء محاكمات عادلة مع وجود أقصى حد للضمانات القضائية، وعلى أساس النظام الأساسي لكل محكمة.

ومنذ التقرير الأول عن استراتيجية إنجاز المحاكمات، ناشد أعضاء المجلس المجتمع الدولي مواصلة التعاون مع المحكمتين وتيسير امتثال كل واحدة منهما لولاياتها.

وفي هذا الصدد، ننوه بجهود الأشخاص والمؤسسات والقطاعات في صربيا الذين مكنوا من اعتقال وتسليم متهمين فارين مطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بمن فيهما رادوفان كراديتش. ويجب عدم الإفلات من العقاب على أكثر الجرائم القاسية واللاإنسانية مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وكوستاريكا تناشد المجتمع الدولي تقديم جميع المعلومات المتوفرة لديه بغية جمع بيانات تفضي إلى اعتقال المتهمين الفارين والمطلوبين للمحكمتين وتقديمهم إلى العدالة الدولية في أقرب وقت ممكن.

وبالمثل، نحن نشدد على أهمية الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات نظم العدالة الوطنية بغية زيادة عدد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية وإلى أن نتجنب في المستقبل القريب العناصر التي أدت، حتى الآن، إلى رفض المحكمتين إحالة تلك القضايا. وسيتمثل الغرض من هذا، وبشكل متزامن، في تمكن المجتمع الدولي من تحقيق العدالة مع كفالة زيادة كفاءة عملية المحاكمات في الولايات القضائية الوطنية.

وبالإشارة إلى إرث المحكمتين ومهامهما المتبقية المحتملة، نود أن نشير إلى أن وفدنا يرى أن أي آلية يتم اختيارها يجب أن تكون صغيرة إلى أدنى حد وأخف أعباء بدرجة كبيرة.

وعلى أي حال، فإن الأمر الهام بصورة خاصة بالنسبة لوفدي هو أن الأشخاص ذوي الرتب العليا المفترض أنهم مذنبون، والعديدون منهم ما زالوا فارين، ستحاكمهم هاتان المحكمتان الدوليتان وأن مرتكبي تلك الجرائم البشعة لن يفلتوا من العقاب.

إننا نسلم بالعمل القيم الذي أنجزه الوفد البلجيكي ونشعر بالامتنان على هذا العمل وننوه بتفاني الوفد البلجيكي، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٨، في توجيه المفاوضات العديدة ذات الصلة إلى اختتام ناجح.

كما أود أن أشير بصورة موجزة إلى المسألة المتعلقة بمحفوظات كلتي المحكمتين. وهذا جانب هام للغاية للآليات المقبلة لمعالجة المسائل المتبقية. وهذه المحفوظات ليست هامة فحسب للمحاكمات المستمرة في الولايات القضائية الوطنية، بفضل القضايا التي أحالتها المحكمتان، بل تمثل أيضا أكبر إرث قيم للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. يُثبت هذا مجددا أننا لا يمكننا ضمان السلام الدائم إلا بالعدل، وأن كلا العنصرين متكاملان ويفيد أحدهما الآخر.

ختاما، يعتقد وفد بلدي أنه يجب على هذا المجلس أن يستمع إلى آراء بلدان المنطقة قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن مكان المحفوظات. فمن الأساسي أن يوفق الحل النهائي بين مصالح جميع الأطراف المعنية في المنطقة، ومصالح المجتمع

الدولي عموما، والأهم من ذلك، أن يحفظ مصالح الضحايا ومصالح ذويهم الباقين على قيد الحياة.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الرئيس روبنسون والمدعي العام برامرتز على إحاطتيهما الإعلاميتين عن أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أن أشكر أيضا الرئيس بايرون والمدعي العام جالو، بالنيابة عن الوفد الصيني، على إحاطتيهما الإعلاميتين عن أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

لقد لاحظنا أن أعمال المحكمتين واصلت تقدمها خلال السنة الماضية. ونحن نقدر جهود المحكمتين لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. كما نقدر الدعم الذي قدمته الدول المعنية في هذا الصدد.

منذ بدء استراتيجية الإنجاز، عملت المحكمتان على تحسين طرائق عملهما وإجراءاتهما لتسريع أعمالهما. وهذه الجهود تستحق التقدير. لكننا، إذ نقترب من الموعد النهائي الأول لاستراتيجية الإنجاز، نجد أن أيا من المحكمتين لم تستطع إنجاز محاكمات جميع القضايا وفقا للجدول الزمني. ولا نعتقد أن أيا من المحكمتين تحبذ هذه النتيجة. ومع أننا نتفهم الضغط الذي تواجهه المحكمتان، فإننا نأمل أن يحفزهما على الإسراع في العمل، وعلى أن تكونا أكثر فعالية في عملهما المستقبلي.

ينبغي للمحكمتين، من جهة، أن تواصلا استكشاف إمكانية وجدوى تحسين طرائق عملهما، والاستفادة بشكل كامل من جميع الموارد المتاحة لتعزيز كفاءة المحاكمات، والقيام بكل ما يمكنهما لتفادي التأخيرات لأي سبب كان؛ ومن جهة أخرى، ينبغي للمحكمتين أن تواصلا إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية المعنية، التي تشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية الإنجاز أيضا. وينبغي إعطاء الأولوية والدعم لجميع الأعمال المتعلقة بإحالة القضايا والفارين.

إن مسألة موروثات المحكمتين ومهماتهما المتبقية مدرجة في جدول الأعمال. والفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن، والمعني بالمحاكم الدولية، ما انفك يعمل على هذه المسألة، وقد أحرز بعض التقدم. وقد أصدرت المحكمتان عدة ملاحظات على هذه المسألة. ففي هذا الخريف، دعتا، بشكل خاص، الفريق العامل غير الرسمي إلى زيارة لتبادل هام للآراء وجها لوجه. ومع ترحيبنا بمشاركة المحكمتين في دراسة المسائل الهامة، فإننا نعتقد أن مسألة الموروثات والمهمات المتبقية ينبغي أن تُدرس وتسوَّى بطريقة عملية.

في هذا الصدد، وفيما لا يجوز الاستخفاف بصعوبات هذه المسائل والأعمال أو استبعادها، فلا يجوز أيضا المبالغة فيها وفي عبء العمل المترتب عليها. وعلى هذا الأساس، وعلى أساس الجدول الزمني لاستراتيجية الإنجاز، ينبغي التوصل بحصافة إلى الحلول بطريقة مجدية واقتصادية وكافية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر زميلي ممثل بلجيكا على جهوده في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن.

نتوقع أن تواصل المحكمتان العمل نحو بلوغ هدف استراتيجية الإنجاز الذي حدده مجلس الأمن، وأن تبذلا المزيد من الجهود لبلوغه. وأثناء هذه العملية، نحن مستعدون للنظر في أية اقتراحات مفيدة أو معقولة للتحقيق السريع لإنجاز الاستراتيجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لكرواتيا.

أود أن أرحب بحضور رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي بايرون والقاضي روبنسون – الذي خاطب المجلس للمرة الأولى اليوم – فضلا عن الترحيب بالمدعيين العامَّين، السيد جالو والسيد برامرتز.

إنني أشكر كلا منهم على تقريره، وأود أن أبدي بعض الملاحظات، لا سيما في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نظرا للأهمية التي يعلقها بلدي على أعمالها. إن كرواتيا ترحب بالالتزام الذي تواصل فيه كلتا المحكمتين التقدم نحو استراتيجيتي الخروج كما هو مبين في تقارير اليوم.

إننا ندرك أنه يتوقع من المحكمتين أن تنجزا ولايتيهما بأسرع وقت ممكن، بدون التنازل عن معاييرهما أو عن نزاهة العملية القضائية. وندرك أيضا أن العجز عن تحديد أماكن الفارين الباقين والقبض عليهم يشكل عقبة كبرى في طريق بلوغ ذلك الهدف.

إن إلقاء القبض على الفارين رادوفان كراديتش وستويان جوبليانين، ولو أنه طال انتظاره، يشكل معلما بارزا في إنجاز ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونأمل أن نرى بداية مبكرة لمحاكمتهما. ويسرنا أن نسمع أن القبض على الفارين الباقين، راتكوملاديتش وغوران هادزيتش، المتهمين بأفظع الجرائم التي ارتكبت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية – المذابح المرتكبة في سريبرنيتسه وفوكوفار – ومحاكمتهما لا يزالان أولوية لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ينبغي ألا ننسى أن المحكمتين تواصلان العمل في مجتمعات لا تزال تكافح لكي تتغلب على موروثات الماضي، ولا تزال تحاول أن تتعافى من الداخل. فعلى سبيل المثال، وحتى الأسبوع الماضي، تم اكتشاف مقبرة جماعية بجوار سريبرنيتسه، في البوسنة والهرسك، تضم بقايا نحو ١ ٠٠٠ ضحية، قُتلوا بإمرة الجنرال رادكو ملاديتش قبل ١٣ عاما.

باعتبار كرواتيا مؤيدا قديما لإنشاء المحاكم المخصصة، فإنها لا تستطيع التشديد أكثر على الأهمية الحيوية للعملية القضائية في إضفاء الطابع الفردي على المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا كلتيهما. وأقتبس هنا ما قاله رئيس وزراء بلدي، إيفوسنادر، الذي خاطب الجمعية العامة بشأن هذه المسائل في هذا الخريف: ”إن العقاب وحده يجب أن يخدم الحقيقة ويفتح الطريق نحو السلام الدائم والأمن والمصالحة“. إن هذا هو السبب الأساسي الذي من أجله يجب أن يمثل الفارون الباقون أمام العدالة. وإن إفلاتهم من العقاب يجب ألا يطيل عمر المحاكم.

إننا ندرك أنه بدون الدعم المطلق من المجتمع الدولي ستبقى المحاكم الدولية بلا جدوى.

وكرواتيا من جهتها تبقى ملتزمة، كما كانت دائما، بالتعاون الكامل والواضح مع المحكمة. وقد أثبتت الحكومة الكرواتية طوال السنين جدية التزامها بتطوير علاقة عمل وثيقة مع المحكمة وتقديم المساعدة لها في عدد من المسائل المختلفة، بما في ذلك تمكينها من الوصول إلى قدر كبير من الوثائق الحساسة الصادرة عن السلطات العليا للجيش والشرطة. ومن مصلحتنا المشتركة أن نواصل التعاون بنية حسنة وبصورة مسؤولة ومهنية.

أود أن أؤكد أنه في قضية غوتوفينا وحدها، قدمت الحكومة الكرواتية نحو ٢ ٠٠٠ وثيقة محددة وحساسة من الشرطة والجيش، بناء على طلب المدعي العام. وهذا يدلل بوضوح على وجود تعاون واسع النطاق ومكثف، وسيستمر

ذلك في المستقبل لأن البحث عن وثائق إضافية ما زال جاريا.

وكرواتيا مصممة على القيام بكل ما تستطيع لتلبية طلب المدعي العام المتبقي. وهذه هي الرسالة التي لا لبس فيها التي وجهت إلى المدعي العام من السلطات العليا للدولة، ولهذه الغاية، اتخذت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عددا من التدابير التنفيذية، التي تضمنت خطوات إدارية وتحقيقات وخطوات قانونية، ضد أفراد معينين. وتواصل كرواتيا القيام بتحقيقات إدارية وجنائية بهدف التحقق فيما إذا كانت تلك الوثائق موجودة، أو فيما إذا كانت قد أخذت بشكل غير قانوني، وإذا كان ذلك قد حدث فعلا، فمن هم الأشخاص المسؤولون عن ذلك، وتقديمهم إلى العدالة. وقد لاحظنا أن المدعي العام قد أخذ بعين الاعتبار الخطوات الإضافية التي اتخذتها كرواتيا منذ تقديم تقريره الخطي.

وإذ تدخل المحكمة المرحلة الأخيرة من وجودها، فإن كرواتيا سعيدة بأن تكون في وضع يتيح لها المشاركة في المناقشات الجارية ولتبادل الرؤى والخبرات بشأن المهام المتبقية، والتي ينبغي أن تستمر بعد إكمال المحاكمات. واسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأشكر وفد بلجيكا، الذي يسر هذه العملية، على جهوده وتفانيه. إن حكومة بلدي التي طورت علاقات عمل وثيقة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمصممة على مواصلة جهودها الوطنية لمحاكمة جرائم الحرب التي ارتكبت على أراضيها منذ عام ١٩٩١، لها مصلحة خاصة في إيجاد حلول مستدامة وعادلة وعملية لإنجاز مهام المحكمة المتبقية، لا سيما تلك المتعلقة بمستقبل محفوظات المحكمة وطرائق قضاء مدد الأحكام.

وما زالت المحكمتان تحظيان بدعمنا الكامل خلال تنفيذ ما تبقى من ولايتيهما. وإذ نفعل ذلك، فإننا نسترشد بالهدف الذي أنشئتا من أجله، وهو سد فجوة الإفلات من العقاب. وسيكون ذلك أهم ما في ميراث المحكمتين. ولذلك، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يعلن انتهاء ولايتيهما قبل أن يتم تقديم المسؤولين الرئيسيين إلى العدالة مهاما استغرق ذلك من وقت.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كاروغاراما (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على فرصة المساهمة في هذه المناقشة. ويود وفد بلدي أن يشكر الرئيس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقريريهما الشاملين عن التقدم المحرز في التنفيذ الفعال لولاية المحكمة.

وقد أحرزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقدما في تنفيذ ولايتها. فقد تم اعتقال بعض المتهمين بالإبادة الجماعية من ذوي السمعة الأسوأ، وجرى تقديمهم للعدالة. وقد عزز عدد متزايد من البلدان تعاونه مع المحكمة. واستجاب عدد من البلدان لدعوة رواندا إلى اعتقال وتسليم متهمين آخرين بالإبادة الجماعية، ممن لا تقع قضاياهم ضمن ولاية المحكمة الخاصة لرواندا. وتعاونت رواندا بطريقة دؤوبة ومستمرة مع المحكمة ودعمتها وستستمر في هذا التعاون.

ونتيجة للسلطات القانونية والموارد الممنوحة للمحكمة، بالإضافة إلى الدعم المحدد الذي تقدمه رواندا، تمكنت المحكمة من تحقيق إنجازات هامة. فقد أبلغنا، على سبيل المثال، أن المحكمة ستصدر قبل عيد الميلاد أحد الأحكام المنتظرة طويلا في قضية أربعة من القادة العسكريين الكبار السابقين، وهم تيونيستس باغوسورا، وغراتيين كابيليغي، وأنتولي نسينغيومافا، وألويس نتباكوزي.

في عام ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الذي ينص على إنجاز أنشطة المحكمة. وقد حدد

القرار موعدين نهائيين للإنجاز: كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لجميع المحاكمات، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لجميع قضايا الاستئناف. كما أشار المجلس إلى أن القضايا التي قد لا يتم إكمالها ضمن المواعيد المحددة، وخاصة القضايا المتعلقة بمتهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا، ينبغي أن تحال إلى السلطات القضائية الوطنية، بما في ذلك في رواندا. ووفقا لذلك القرار، طُلب من المحكمة أن تضع استراتيجية للتنفيذ وأن تبلغ مجلس الأمن عن تنفيذها الفعال.

وكجزء من تنفيذ القرار المتعلق بالإنجاز، بدأ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التشاور مع حكومة رواندا حول إمكانية إحالة قضايا إلى رواندا. وتستند إحالة القضايا إلى رواندا بشكل رئيسي إلى أن القضايا الواقعة ضمن ولاية المحكمة ارتكبت في رواندا، وارتكبت أغلبيتها من جانب مواطنين من رواندا ضد مواطنين آخرين من رواندا. ومعظم الأدلة والشهود الذين استخدمتهم المحكمة بشكل رئيسي من رواندا. وغايات إقامة العدالة من جانب المحكمة من المفترض أن تكون مرئية أكثر في رواندا من أي مكان آخر. وهذا ما يجعل رواندا الدولة الأكثر مسؤولية واهتماما بالسعي إلى العدالة فيما يتعلق بتلك الجرائم. وفي هذا الصدد، وجدت رواندا من الضروري أن تشارك مشاركة كاملة في البت في المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وخاصة فيما يتصل بعملية الإنجاز.

وخلال السنوات الثلاث الماضية استعدت رواندا للتعامل مع القضايا المحالة إليها من المحكمة. وجرت تلك الاستعدادات بالتشاور مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكجزء من الاستعدادات تم اعتماد تشريع في آذار/مارس ٢٠٠٠ لتنظيم إحالة القضايا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو من أي دولة أخرى إلى رواندا. ونص القانون على ضمانات كافية للمحاكمة العادلة. وقد جرى التفاوض بشأنه بين رواندا والمحكمة وهو يقوم بالتحديد على القواعد الإجرائية للمحكمة بشأن الأدلة، وكذلك على أفضل الممارسات الأخرى التي نظمتها وطبقتها المحكمة. ويسمح القانون للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تراقب المحاكمات ويقر بأولويتها وبحقها أن تستعيد القضايا المحالة في حال عدم الوفاء بالمعايير المطلوبة.

وقد تم إعداد قاعات محاكمة حديثة. وخلال العامين الماضيين جرى تنظيم برامج مشتركة بين رواندا والمحكمة وتمت في إطارها عمليات تعارف وتفاعل وتدريب بين القضاة والمدعين والمحامين من رواندا والمحكمة، وشارك فيها أيضا موظفو الدعم الإداري. وتم بناء مركز اعتقال حديث في كيغالي لإيواء محتجزي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين سيمثلون أمام المحكمة في كيغالي.

وقد قام المدعي العام وقلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بزيارات إلى رواندا للتحقق من استعدادها ورغبتها في استقبال القضايا المتبقية. وقد أعربا عن ارتياحهما إزاء مستوى الاستعداد الذي حققته مؤسسات رواندا القضائية في هذا المجال. تمكنا من إجراء هذه التحضيرات عن طريق الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف من شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك بعض أعضاء هذا المجلس.

وبعد تقييم حكيم لقدرة رواندا على تولي القضايا المُحالة، طلب رئيس هيئة الادعاء للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى قضاة المحكمة إحالة بعض هذه القضايا إلى رواندا. وقدم المدعي العام خمس طلبات إلى المحكمة. وفي جميع الطلبات هذه، دعمت رواندا طلب المدعي العام للمحكمة بتقديم أدلة على استعدادها وجاهزيتها للنظر في القضايا وفقا للمعيار المطلوب. وبدت رواندا وكأنها منتدبة لإسداء النصح للمحكمة في تلك الطلبات. ورغم كل هذه الجهود، رفض قضاة المحكمة أربعة طلبات، ولا يزال طلب واحد معلقا.

وقد أقرت المحكمة أن رواندا حققت مستوى كافيا من الكفاءة في نظامها القانوني والقضائي. غير أنه لا تزال توجد أوجه قصور. وأوجه القصور تلك تعاني منها جميع النظم وليست مستعصية على الحل. وهناك تدابير علاجية كامنة داخل نظامنا القضائي تسعى إلى معالجة الشواغل التي أثارها قضاة المحكمة في قراراتهم، على سبيل المثال، بخصوص حماية الشهود وتكافؤ الفرص بين الادعاء والدفاع. وعالجت رواندا معظم تلك الشواغل وستواصل القيام بذلك. ولذلك، نحث قضاة المحكمة على إعادة النظر في مسألة إحالة القضايا إلى رواندا.

ونؤكد من جديد أن لقرارات المحكمة أثرا، للأسف، يقوض الثقة والاطمئنان اللذين جاهدت رواندا لبنائهما. وكان من شأن هذه الثقة والاطمئنان قيام بعض الحكومات بإلقاء القبض على بعض أبرز المطلوبين الهاربين الموجودين على أراضيها.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق البالغ، على سبيل المثال، حيال قيام السلطات القضائية الألمانية بإطلاق سراح اثنين سيئي السمعة من المشتبه بارتكابهما جرائم إبادة جماعية على أساس قرارات المحكمة، مستشهدة بسابقة للمحكمة – وهما كاليكستي مباروشيمانا وروابوكومبي أونيسفوري. وقبل بضعة أيام تحديدا، أطلقت محكمة استئناف فرنسية سراح شخص آخر يشتبه بارتكابه جرائم إبادة جماعية على الرغم من الأدلة الدامغة، وذلك مرة أخرى بالاستناد إلى السابقة التي أرستها المحكمة.

ويكاد يعد قرار المحكمة رفض إحالة القضايا إلى رواندا بمثابة دعوة للدول بعدم التعاون في إحالة تلك القضايا وإلقاء القبض على هؤلاء الهاربين. وذلك السبب وراء دعوتنا مجلس الأمن إلى النظر في هذه المسألة باعتبارها سببا محتملا لمأزق قضائي خطير من شأنه بالتأكيد إيجاد فجوة تتيح الإفلات من العقاب، وندعو المجلس إلى اتخاذ تدابير علاجية وفقا لذلك.

ونعيد التأكيد على أن عدد الهاربين الذين ما زالوا طلقاء لا يقتصر على الـ ١٣ شخصاً المدرجة أسماؤهم في قائمة المحكمة. ومن الأهمية بمكان لهذا المجلس ضمان ألا يعني إتمام ولاية المحكمة العفو عمن لم تدرج أسماؤهم في القائمة المختصرة للمحكمة. وتُقدّر رواندا الجهود المستمرة التي تبذلها بعض الحكومات لإلقاء القبض على الهاربين. والعمل جار حاليا في إجراءات تسليمهم لرواندا في مختلف البلدان، وخاصة في السويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا، على سبيل المثال لا الحصر.

وتنص المادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على أن يقضي الأشخاص المدانون مدد أحكامهم في رواندا بصورة أساسية. وفي عام ٢٠٠١، أحالت المحكمة ستة مدانين إلى ولاية قضائية أخرى دون إيلاء الاعتبار الواجب لأحكام المادة ٢٦ ودون إخطار رواندا على النحو المطلوب بموجب المادة ١٠٣ من النظام الداخلي للمحكمة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، وُقع أخيرا اتفاق بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والحكومة الرواندية يقضي بنقل المحكومين إلى رواندا. وصدّق على هذا الاتفاق البرلمان الرواندي بمجلسيه. وعلى الرغم من ذلك الاتفاق وتصديق برلماننا عليه، قامت المحكمة قبل أسبوعين فحسب بنقل شخصين آخرين مشتبه بهما إلى جمهورية مالي، وهما حسن نغيزي وفرديناند ناهيمانا.

ونعلم أن عشرة آخرين قد ينقلون في وقت قريب إلى دولة أخرى في انتهاك صارخ لروح النظام الأساسي الذي أنشئت المحكمة بموجبه. ونعتقد أن نقل المدانين وإحالة القضايا إلى رواندا سيجعل الروانديين يرون أن العدالة

تحققت، حيث أن الضحايا ومرتكبي جرائم الإبادة الجماعية منهم. وقراءتنا للروح والقصد من المادة ٢٦، مقابل المادة ١٠٣ من النظام الداخلي للمحكمة تشير إلى أنه ينبغي أن تكون رواندا هي الوجهة المفضلة لإحالة القضايا ونقل المدانين، وينبغي أن تكون تلك هي القاعدة وليس الاستثناء، كما هو الحال. وينبغي للمحكمة أن تشعر بالضرورة الملحة لا لتحقيق العدالة فحسب، وإنما ليرى الروانديون تحقيقها أيضا، فهم المستفيد الرئيسي من ولايتها.

وختاما، لا تزال مسألة نقل المحفوظات إلى رواندا معلقة. والمشاورات مستمرة مع الفريق المعين لدراسة وتقديم التوصيات بشأن المسألة. وكررنا الإعراب عن رغبتنا واستعدادنا لحيازة المحفوظات بالكامل. وقدمت رواندا طلبا رسميا إلى مجلس الأمن نعرب فيه عن رغبتنا في حفظ المحفوظات وإدارتها في رواندا. ونعلق أكبر الآمال على قرار المجلس بشأن هذه المسألة.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، تشاطر رواندا المجلس رغبته في إيجاد خاتمة معقولة وفعالة للولاية المخصصة للمحكمة. ولذلك، نحث المجلس على ألا يدخر وسعا لضمان استراتيجية الإنجاز للمحكمة بدون تقويض مكافحة الإفلات من العقاب – أو إيجاد فجوات تسمح بالإفلات من العقاب – والجهود التي تبذلها حكومة بلدي في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد يفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ القاضي باتريك روبنسون على تعيينه لمنصب رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لإسهام القاضي فاوستو بوكار في أعمال المحكمة خلال فترة رئاسته لها.

وتعرب صربيا عن امتنانها للقاضي روبنسون والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على الجهود التي بذلاها لتصنيف تقريريهما الشاملين. ونعرب عن تقديرنا لاتفاق التقريرين في مادتهما واتجاههما العام مع تقييمنا الخاص لمستوى التعاون الذي تحقق حتى الآن. وينوه التقريران بالجهود التي تبذلها صربيا للامتثال لالتزاماتها القانونية والأخلاقية، وكذا بالصعوبات التي تصادفها فيما يتعلق بالتعاون، كما في مجالات حماية الشهود. ويعربان أيضا عن تقديرهما لالتزام السلطات الصربية بالتصدي لتلك الصعوبات ويؤكدان أنه ستبذل جهود مشتركة للتغلب عليها. وهذا الاعتراف برهان على الإيمان المتزايد بالإرادة السياسية لصربيا والتزامها بالتعاون الكامل مع المحكمة وبإصرارها على القبض على الهاربين الباقيين، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش.

وعلى مدى الأسبوعين الماضيين، بعد نشر تقرير المدعي العام، قدمت صربيا معلومات إضافية إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بقضية مومتشيلو بيريشيتش وضاعفت جهودها لحل المسألة وتحسين تعاونها الشامل مع المحكمة. وكذلك قامت صربيا بتعميم تقرير مفصل بالأمس عن أنشطة الحكومة المتعلقة بالتعاون، لإبقاء المجتمع الدولي على علم بها.

ونؤيد استراتيجية المحكمة للإنجاز تأييدا كاملا، كما يحددها القراران ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و١٥٣٤ (٢٠٠٤). واستنادا إلى تلك الاستراتيجية، حددت المحكمة أهم ١٢ وظيفة للآلية المتبقية التي ستنشأ لدى الانتهاء من أنشطة المحكمة. وتوصف مسألة محفوظات المحكمة بأنها من أهم

تلك الوظائف. وتهتم صربيا بالحوار الدائر بشأن الوظائف، وخاصة فيما يتعلق بمسألة المحفوظات. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، حددت حكومة صربيا موقفها الخاص من هذه المسألة وأبلغت المحكمة ومجلس الأمن بذلك. ونود أن يتاح للدول المهتمة بالأمر مزيد من إمكانيات التشاور، بغية تمكينها من تقديم مساهمات بناءة في عملية صياغة الآلية المتبقية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا مرة أخرى التزام صربيا بالتعاون الكامل مع المحكمة. ويحيط التقريران المقدمان للمجلس أيضا علما بهذا الالتزام. ويعرب بلدي عن عزمه على مواصلة تقديم مساهمته في إجراءات المحكمة وسوف يفعل كل ما في وسعه لمساعدة المحكمة على الانتهاء بنجاح من أعمالها، بما يكفل أن تترك المحكمة وراءها إرثا دائما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد تشولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يرحب برئيسي المحكمتين والمدعين العامين بهما. كما أود أن أعرب عن أعمق التقدير لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولمدعيها العام لتقديمهما تقريرهما (انظر S/2008/729). ونعرب أيضا عن امتناننا للتقييمات التي وردت فيه.

وقد كان عمل تلك المحكمة من الأهمية بمكان، وما زال له دور حاسم في النهوض بمناصرة العدالة في بلدي وفي بلدان المنطقة. ومن المهم أن تخلف المحكمة للعدالة الجنائية الدولية إرثا للمستقبل، تؤكد فيه من جديد فكرة أنه لا مصالحة بدون عدالة، ولا عدالة بدون قانون، ولا قانون ذا جدوى بدون محكمة تقرر ما هو عادل ومشروع.

وتثبت التقييمات الإيجابية بانتظام في التقارير فيما يتعلق بالتعاون بين البوسنة والهرسك والمحكمة إصرار بلدي القوي على خدمة العدالة. إضافة إلى ذلك، تعمل دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة بالبوسنة والهرسك بكامل طاقتها، مما يبرهن على استعداد بلدي لإجراء هذه المحاكمات وقدرته عليه. وستواصل البوسنة والهرسك إتاحة سبل الاطلاع على محفوظات الحكومة بناء على الطلبات الرسمية المقدمة من المحكمة.

ويعرب بلدي عن تقديره لجهود المدعي العام سيرج براميرتس لإقرار العدالة للضحايا وأسرهم ويثني على تلك الجهود. ونؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة التعاون الكامل في هذا الصدد.

وتعرب البوسنة والهرسك عن ترحيبها باعتقال اثنين من الهاربين الأربعة المطلوبين، وهما رادوفان كارادزيتش وستويان زوبليانين. ويمثل القبض عليهما إنجازا كبيرا. غير أنه ما زال يتعين عمل الكثير للقبض على الهاربين الباقيين وتقديمهما إلى المحكمة في لاهاي. ولذلك تدعو البوسنة والهرسك إلى القبض الفوري على مجرمي الحرب الباقيين اللذين صدرت بحقهما لوائح الاتهام وما زالا مطلقي السراح، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. ونؤيد تماما استمرار المحكمة في عملها حتى يتم تحقيق العدالة لأسر الضحايا. وعندئذ فقط يمكننا القول بأن ولاية المحكمة قد أنجزت.

ولا يزال يساورنا قلق كبير إزاء تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وندرك أن الآليات المتبقية المتوخاة في الاستراتيجية شديدة التعقيد وتقتضي مزيدا من المشاورات داخل الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وينبغي تصميم تلك الآليات بعناية لكي تتصدى لمسألة محاكمة الخاضعين لأوامر

القبض المتبقية وتضمن أن الإفلات من العقاب ليس أحد الخيارات المتاحة.

وتعرب البوسنة والهرسك عن تقديرها للدعم القيم الذي تقدمه الأمم المتحدة والدول الأعضاء لأعمال المحكمة. ونتطلع إلى استمرار هذا الدعم إلى أن تستوفى جميع الشروط لانتهاء ولاية المحكمة.

ولكي نلبي روح ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل هذا العام بذكرى مرور ستين عاما على صدوره، علينا نحن الدول الأعضاء والأمم المتحدة، الجهة الوديعة للإعلان، ألا نتردد في تقديم الدعم الكامل للمحكمة لكي نوجه رسالة قوية مؤداها أن الجريمة لن تمر بدون عقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم يا سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين لسماحكم لي بالمشاركة في مناقشات اليوم.

وفي البداية، أود أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولي لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا المتأخرة ومدعييهما العامين على تقاريرهم الشاملة، المقدمة إلى المجلس وفقا للنظام الأساسي لكل من المحكمتين على حدة.

وتعرب كينيا عن تأييدها القوي لنظام العدالة الجنائية الدولية. وندرك أن المحاكم المخصصة التي ينشئها المجلس والمحكمة الجنائية الدولية لا بد أن توفر إقامة العدل على الوجه السليم وتحميها بمحاكمة الذين يشجعون الإفلات من العقاب. وتحقيقا لتلك الغاية، يعد التعاون من جانب الدول الأعضاء حاسما في أهميته لنجاح المحكمتين في استعادة العدالة وضمان السلام ومنع ارتكاب الفظائع الجماعية في المستقبل. تأخذ كينيا على محمل الجد التزاماتها الدولية بالتعاون التام مع المجتمع الدولي في هذا الشأن.

وتقدر كينيا العمل الذي قام به كلا الرئيسين في الطريقة التي أدارا بها شؤون المحكمتين. ومع ذلك، يود وفدي أن يبدي بعض الملاحظات على عمل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولا سيما بشأن مسألة المتهمين الهاربين من العدالة.

لقد استمعت بعناية إلى بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيما يتعلق بمتهم هارب من العدالة مطلوب للمثول أمام المحكمة. لقد ذكر المدعي العام في بيانه قضية فيليسيان كابوغا، الذي، من بين متهمين آخرين، لم يتم اعتقاله للمثول أمام العدالة. وأشار إلى وجود هذا المتهم الهارب من العدالة في كينيا. إن هذه الادعاءات ليست غير صحيحة فحسب، بل هي أيضا مصدر قلق بالغ لبلدي.

وأود أن أشدد على أنه في قضية كابوغا، تعاونت حكومة كينيا تعاونا تاما مع مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. وتشارك حكومة كينيا في عمل مكتب المدعي العام منذ ثلاثة أعوام إلى حد كبير من خلال فرقة العمل المشتركة بين كينيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وللبرهان على التزامنا بقضية المحكمة، استصدرت الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٨ أمرا من محكمة كينيا العليا بتجميد أملاك السيد كابوغا.

وقامت كينيا في الماضي باعتقال بعض المتهمين الهاربين الروانديين الذين وجدتهم داخل الأراضي الكينية وتسليمهم إلى المحكمة. إذا ما عثر على السيد كابوغا في الأراضي الكينية، فبالروح نفسها، سوف يتم اعتقاله بالمثل وتسليمه إلى المحكمة. فمن طبيعة الفارين من العدالة أنهم يختبئون وأحيانا يوجهون الذين يلاحقونهم في الاتجاه غير الصحيح. ولذا ينبغي توسيع البحث عن كابوغا ليشمل

مناطق أخرى، لأننا نركز بصورة كبيرة على كينيا، بينما قد يكون هذا الهارب من العدالة يعيش مرتاحا في مكان آخر.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس تعاون حكومتي الثابت مع المحكمة في جميع المجالات، واستمرار التزامها بالمثل العليا للعدالة الجنائية والقضاء على الإفلات من العقاب. وسوف نستمر في تنفيذ توصيات فرقة العمل المشتركة بين كينيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي بيرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ليرد على التساؤلات والملاحظات.

القاضي بيرون (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري للوفود التي أعربت بصورة خاصة عن دعمها للطلبات المعروضة عليكم. وأود أن أبدي بعض الملاحظات على أن الموافقة يمكن أن تساعدنا في تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز.

وأود أيضا أن أعرب عن شكري للتأييد العام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء. وأود أن أؤكد لها أننا سنستمر في القيام بكل ما بوسعنا لنيل تأييدها المتواصل ولتبرير المشاعر التي تم التعبير عنها.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشارك الدول الأعضاء التي هنأت بلجيكا برئاستها الفريق العامل. إننا من منظور المحكمة، نعتقد أننا قد استفدنا كثيرا من فرصة التفاعل وتشاطر وجهات النظر بشأن مسألة الآليات المتبقية. وأعتقد أنه ينبغي لي أن أسجل أن محكمتنا قد استفادت إلى حد كبير من زيارات الفريق العامل، ونعتقد أنها تركت أثرا هاما على تحسين معنويات الموظفين. ولذلك أود أن أعرب عن تقديرنا.

لقد أحطنا علما بملاحظات الدول الأعضاء المتعلقة بمسألة الإحالات. وأود أن أؤكد للمجلس أن المحكمة تواصل علاقة بناء القدرة مع رواندا، إلى الحد الذي يسمح به صندوقنا الاستئماني. وهذا، بالطبع، يتيح لي الفرصة لأدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى تقديم دعم إضافي لجهودنا في بناء القدرة بالتبرع، إذا رغبت في ذلك، للصندوق الاستئماني للتبرعات، الذي يدعم هذه الجهود.

إن القرارات التي اتخذت بشأن الإحالات لا تقوض حقيقة أن تلك الإحالات ما زالت جزءا من استراتيجيتنا للإنجاز. وكما ذكر المدعي العام، أنه لا يزال يشارك في التحقيقات والمناقشات، والأمر مفتوح له، عندما يرى أن تغييرات أجريت تبرر تقديم طلب جديد، ليجدد طلبه أمام المحكمة لتحقيق هذا الهدف.

وأخيرا، أود أن أعرب عن التقدير للبيانات القوية التي ألقيت بخصوص مواصلة تأييد اعتقال بقية المتهمين الهاربين. ونشعر أيضا بأن ذلك سيساعدنا في إنجاز الحرب ضد الإفلات من العقاب وفي الإنجاز المرضي لولايتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي بيرون على توضيحاته. وأعطي الكلمة الآن للسيد جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للرد على التساؤلات والملاحظات.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): أود، مثل الرئيس بيرون، أن أؤكد لزملائنا الروانديين أنه، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، تلتزم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حقا بإحالة الدعاوى وفقا للشروط الواردة في أنظمتنا. ونذكِّر بأن لدينا نظامين للإحالات: إحالة من مدع عام إلى مدع عام، وإحالة قضايا المتهمين. وبموجب النظام الأول، قمت بتسليم ٣٠ ملفا إلى المدعي العام الرواندي لينظر في التحقيق فيها، وإذا أمكن، تقديمها للمحاكمة. وبالطبع، تنظم القوانين الإجرائية وأدلة المحكمة نقل المتهمين.

وبينما نسلم بالجهد الكبير والتقدم الذي أحرزته رواندا في محاولة تلبية هذه الشروط، نعتقد أن أفضل طريقة للخروج من هذا الجمود هو اتخاذ المزيد من التدابير التي ستمكنني، كما قلت سابقا، من العودة إلى القضاة بطلبات جديدة لإعادة النظر في القرارات والتدابير السابقة التي على رواندا اتخاذها لإزالة مخاوف القضاة. أعتقد أن هذا أفضل طريق للخروج من الجمود.

وفيما يتعلق بقضية كابوغا، أريد أيضا أن أؤكد مجددا أن المعلومات التي أعرضها على المجلس فيما يتعلق بدخوله كينيا والإقامة فيها وأنشطة الأعمال التي يقوم بها تستند إلى تحقيق إنفرادي من مكتب المدعي العام. لقد أنشأت المحكمة والحكومة الكينية قبل حوالي ثلاث سنوات فرقة عمل مشتركة، تتألف من محققين من المحكمة وأعضاء من قوة الشرطة الكينية. وقدموا سلسلة من التقارير. إن هذه التقارير هي التي وثقت دخول كابوغا إلى كينيا، من سجلات الهجرة المتوفرة في كينيا، والطلب الذي تقدم به للإقامة والموافقة على إقامته وتأشيرته، وإنشائه أعمالا مختلفة في البلاد، وافتتاحه حسابات مصرفية، إلخ. لقد تم جمع هذه المعلومات بمشاركة الشرطة الكينية ومحققي المحكمة. ولذا من المفاجئ أن يصفها ممثل كينيا بأنها غير صحيحة. وهذه المعلومات متوفرة للحكومة الكينية.

ومنذ أن سلمت هذه التقارير، كما قلت، كانت الخطوة الوحيدة بشأن أحد الأملاك قد اتخذت في شهر أيار/مايو. وهناك حسابات مصرفية، ويشك في أن بعضها يديره زملاؤه . ويوجد على الأقل حساب واحد باسمه، ولم تتخذ خطوات بشأنه حتى الآن من قبل حكومة كينيا. ولم تتخذ أيضا خطوات في ما يتعلق بالأعمال التجارية التي يشتبه في أنه يديرها مع زملاء.

وليس من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تنفيذ توصيات فرقة العمل، لأنه ليس لدينا الولاية لعمل ذلك في كينيا أو في أي بلد آخر. والمحكمتان ليست لديهما السلطات لتنفيذ اعتقال من هذا القبيل في أي بلد، إنه أمر من اختصاص السلطات الوطنية لإنفاذ القانون. والمحكمة ليس لديها سلطات لتجميد أصول وحسابات في أي بلد، إنه أمر من اختصاص السلطات الوطنية. ولذلك، فإن المضي قدما نحو تنفيذ تلك التوصيات، التي تم تجميعها في تقرير أعدته بشكل مشترك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والشرطة الكينية، وليست المحكمة بمفردها، بات الآن مسؤولية الحكومة الكينية.

وأود فحسب أن أناشد زميلي تكرار الرسالة إلى زملائه في الديار بأنه، بعد العمل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى تمكنا من اكتشاف معلومات كثيرة في ما يتعلق بأنشطة كابوغا في كينيا وبلغنا المرحلة التي تمكنا فيها من تقديم عدد من التوصيات، ينبغي أن يحث زملاءه في نيروبي على التحرك الآن قدما نحو تنفيذ تلك التوصيات، التي تم التوصل إليها بشكل مشترك.

أما بعد، فأود أن أشكركم، سيدي، وأعضاء المجلس على دعمكم المستمر لعمل المحكمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن مجلس الأمن، لأشكر القاضي روبنسون، والقاضي بايرون، والمدعي باراميرتز، والمدعي جالو على تكريس هذا الوقت لإحاطة مجلس الأمن علما بالمستجدات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.